

الفصل السابع

المواقف العربية من العدوان

المواقف العربية من العدوان

د. محمد السعيد إدريس*

مقدمة:

يكشف الحديث عن مواقف عربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عن واحدة من أهم الحقائق التي أضحت حاکمة للحالة السياسية العربية؛ وهي الانقسام الذي يعبر عن تعدد، بل وأيضاً، تباين الأهداف والمصالح من ناحية، كما يعبر أيضاً عن تعدد أنماط العلاقات والتحالفات العربية إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى. فعندما وقع العدوان كان العرب منقسمين، ومارس العرب انقسامهم إزاء هذا العدوان، فامتدت فجوة الاختلافات إلى درجة حفزت وزيرة الخارجية الإسرائيلية (السابقة) تسيبي ليفني إلى القول بأن ما تقوم به "إسرائيل" في غزة يمثل مصالح آخرين، وفسرت ما تريده بالقول: "إن أطرافاً عربية مقتنعة بأنها [أي حماس] تمثل خطراً على عملية التسوية، وتحديداً على ما سمي حلّ الدولتين [الفلسطينية والإسرائيلية]، نظراً لأن حركة حماس اختطفت غزة من خلال الانقلاب الذي قامت به في يونيو / حزيران 2007"¹.

وهكذا نستطيع أن نقول إن الانقسام العربي كان سبباً ونتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. لقد شجع هذا الانقسام العربي "إسرائيل" على شنّ العدوان، ثم إن ما حدث من تفاعلات عربية إزاء هذا العدوان، انطلاقاً من قاعدة الانقسام وليس التوحيد؛ أدت إلى مزيد من هذا الانقسام داخل النظام الرسمي العربي، لكنها بقدر ما أدت إلى ذلك رسخت أيضاً الهوة بين النظام الرسمي العربي وبين ما يمكن أن نسميه بـ"النظام الشعبي العربي"، الذي زادت جرائم العدوان من ناحية وانقسام النظام الرسمي العربي عليه من ناحية أخرى من تبلوره وظهوره كمستوى مميز من المواقف الشعبية العربية، التي أجمعت على إدانة العدوان بقدر ما أجمعت على إدانة ما أسمته بـ"الصمت العربي" أو "التواطؤ العربي"، الذي كان التعبير المباشر لهذا الانقسام في مواقف الدول العربية.

* رئيس وحدتي الدراسات الخليجية ودراسات الثورة المصرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام - مصر.

لماذا انقسمت الدول العربية على العدوان؟ وما هي أسباب هذا الانقسام؟ وكيف أثر على المواقف والأداء العربي تجاه العدوان؟ وما هي تداعيات هذا كله على النظام العربي وموقفه من التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية؟

هذه الأسئلة المهمة سنسعى للإجابة عليها على النحو التالي:

أولاً: الانقسام العربي: أسبابه ودوافعه:

لم يكن الانقسام العربي حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة محض صدفة، أو كان استثناءً من المسار الطبيعي للعلاقات العربية - العربية، لكننا نستطيع أن نقول إن هذا الانقسام تفاقم بدرجة غير مسبوقة، بفعل مجموعة من التفاعلات التي تراكمت على مدى ما يقرب من عقدين كاملين، وعلى الأخص منذ الانقسام العربي سنتي 1990-1991 حول الغزو العراقي للكويت وكيفية إنهائه، والموقف من السماح بشن حرب أمريكية على العراق، وامتداداً إلى مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، ومبادرة السلام العربية سنة 2002، ثم الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله سنة 2003، وهو الغزو الذي جاء ضمن ما أسمته إدارة جورج بوش بـ "الحرب على الإرهاب" رداً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما ترافق مع هذه الحرب من ضغوط أمريكية هائلة على الدول العربية، التي اتهمت بتفريخ "الإرهابيين" ووصفت بـ "الدول الفاشلة"، ضمن عملية ابتزاز أمريكية غير مسبوقة لدفع هذه الدول للتورط في المشروع الأمريكي الإمبراطوري الجديد للشرق الأوسط².

لقد تفاقم هذا الانقسام في النظام العربي، على نحو ما تأكد في المواقف العربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بفعل العديد من الأسباب والدوافع، ويمكن أن نركز الحديث على أربعة نعتقد أنها كانت الأهم في إنتاج ما حدث من انقسام عربي حول العدوان، وهي:

1. الاستقطاب الإقليمي الجديد ضمن تفاعلات مشروع الشرق الأوسط

الكبير:

لقد كانت الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 واحتلاله، التي تعمدت بعض دوائر الفكر الاستراتيجي الأمريكي تسميتها بـ "الحرب العالمية الرابعة" (اعتقاداً بأن الحرب الباردة كانت بمثابة حرب عالمية ثالثة)، هي البداية لفرض هذا المشروع

الإمبراطوري الأمريكي الذي ضرب عرض الحائط بكل مبادئ النظام العالمي السابق وأهدافه، وكل مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلى الأخص احترام السيادة الوطنية للدول. وكانت الحرب هي البداية أيضاً لفرض مبادئ بديلة تجسدها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي حملت اسم "استراتيجية الضربات الوقائية"، التي تعطي للولايات المتحدة، دون غيرها، حقّ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق استخدام القوة ضدّ من تريد، وحق تقسيم العالم إلى معسكرين؛ أولهما تابع للهيمنة الأمريكية تحت مسميات متنوعة أبرزها "محور الاعتدال"، وثانيهما معارض يحمل اسم "محور الشر". وعندما قررت الولايات المتحدة غزو العراق تجاوزت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله، وأصدرت قراراً أمريكياً منفرداً بالغزو، أيدها بريطانيا وإسبانيا، وفرضته على العالم من أجل تأسيس إمبراطورية الشرق الأوسط الكبير.

فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" كان التعبير السياسي المرافق للغزو وللاحتلال الأمريكي للعراق، باعتبار أن هذا المشروع وهذه الحرب سيؤسسان معاً لفرض الإمبراطورية الأمريكية. أما الغرض من توسيع هذا المشروع الإمبراطوري لإقليم الشرق الأوسط ليمتد إلى وسط آسيا؛ فيكمن في حرص واشنطن على فرض سيطرتها الكاملة على أهم منابع النفط في العالم، وفقاً لتطلعات تيار المحافظين الجدد، الذي يرى أن هذه السيطرة ضرورية لبناء النظام الإمبراطوري الأمريكي.

وقد عبر الكثير من مفكري هذا التيار عن هذا الطموح ومنهم ريتشارد كراوتهامر، وهو أحد أبرز المعبرين عن هذا التيار في شرحه لمطلب التغيير وإعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط. فقد قال كراوتهامر أمام معهد أميركان انتربرايز American Enterprise Institute (AEI): "إن الولايات المتحدة الأمريكية الآن في صراع مع العالم العربي - الإسلامي مثل الصراع الذي خاضته في سنوات الحرب الباردة مع العالم الشيوعي". معنى هذا أنه يعبر عن مشروع يضع هذه المنطقة على خط مواجهة مع الولايات المتحدة، ويعتبرها بتكوينها الحالي مصدر الخطر عليهم، ومن حقهم التدخل فيها لإعادة تشكيلها بالصورة التي يرونها منزوعة الخطر من وجهة نظرهم، من خلال إعادة صياغة المجتمعات والأنظمة العربية والنظام العربي وأغلب العالم الإسلامي، لكنه يتعامل مع المنطقة أيضاً كمصدر للكسب، من خلال تجيير كل ثرواتها لخدمة المشروع الإمبراطوري الأمريكي، ولخدمة "إسرائيل"، وذلك بالربط بين الديمقراطية والسلام³.

بدايات التفكير في هذا المشروع ترجع إلى عملية البحث عن صيغة أفضل للحفاظ على المصالح والأهداف الأمريكية طويلة المدى، والتي تتم من خلال تقرير الاستراتيجية الشاملة، اللذين تعدهما كل من وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات كل عقد من الزمان؛ لرسم الخطوط العريضة للاستراتيجيات الأمريكية المستقبلية، على ضوء توقعاتهم لخريطة العالم خلال المرحلة التالية.

وإذا كان هذان التقريران لم يركزا بشكل محدد على العالمين العربي والإسلامي، فإن أفكاراً أخرى أهمّ تمّ الدفع بها من خلال إسهامات عدد من أهم مراكز البحوث والدراسات، التي لها صلات قوية بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. فخلال مرحلة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر بدأت المشروعات تتوالى، وكانت البداية بما سمي بـ”مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط“، والمعروف باسم ”الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية“، ومن ثم مشروع ”دمقرطة العالم العربي“ وغيره، وكانت أغلب المشاريع تركز على ثلاثة محاور أساسية، هي: تغيير المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، على أساس تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها في محيط هذا الشرق الأوسط الكبير.

معهد راند Rand Corporation قدمت تعريفاً مهماً لهذه المصالح يشمل: حماية بقاء ”إسرائيل“، والتوصل لسلام في الشرق الأوسط، واستمرار تدفق النفط بسعر مناسب، ومنع قيام أنظمة قوية تعادي الولايات المتحدة الأمريكية في أنحاء المنطقة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدفع بعملية إصلاح سياسي واقتصادي ومكافحة ”الإرهاب“.

وهناك دراسات أخرى قدمت إسهامات بشأن تلك الأهداف ووسائل تحقيقها، مثل الدراسة التي أجراها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies (IISS)، والتي أشرف عليها فرانسوا هايسبورغ François Heisbourg، وحملت عنوان ”أي استراتيجية نتبع من أجل شرق أوسط كبير؟“. وكذلك، الدراسة التي أصدرها معهد أبحاث السياسة الخارجية Foreign Policy Research Institute (FPRI)، والتي حملت عنوان ”الشرق الأوسط الكبير سنة 2005“ والتي كتبها آدم جارفينكل Adam Garfinkle. وهناك كتاب زلماي خليل زاد zalmay khalilzad بعنوان ”مصادر الصراع في القرن الواحد والعشرين - الاستراتيجية الأمريكية ومصادر المناطق“، الصادر ضمن مطبوعات راند سنة 1998.

بعض هذه الدراسات روج لمفهوم "الشرق الأوسط الكبير" باعتباره الحل الأمريكي الأمثل من منظور السلبيات والمخاوف، أي أنه الحل الأمثل لمواجهة السلبيات والمخاوف والمخاطر التي تتهدد الولايات المتحدة ومصالحها وأهدافها الاستراتيجية، والبعض الآخر يروج للمفهوم باعتباره الحل الأمريكي الأمثل لتحقيق أعلى درجات المكاسب⁴.

الملاحظة المهمة بهذا الخصوص هي وجود تدخل إسرائيلي قوي وملمووس في ضبط مفهوم الشرق الأوسط الكبير، والدفع به كخيار أمريكي استراتيجي، ووجود مسعى أمريكي قوي لتوريط أوروبا للانخراط في تبني المشروع كاستراتيجية مشتركة للنظام العالمي الجديد. ففي الوقت الذي كان فيه الأمريكيون منغمسين للخروج بمفهوم جديد للصراعات القائمة والاستراتيجية المثلى للتعامل معها، ظهر اتجاه مواز في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي يؤكد أن "الإسلام السياسي" يمثل عدواً، وأن هناك ضرورات لاستئصاله، خاصة في ظل حدوث تحولات في توجهات حركة حماس. وتزامن هذا الإدراك مع ما اعتبر كارثة تهدد وجود "إسرائيل"، وهو العامل الديموغرافي، الذي كانت تأثيراته قد بدأت بالفعل في ظل الانتفاضة الثانية. وتمت بلورة أجندة عمل إسرائيلية وضعها ناتان شارانسكي Natan Sharansky الوزير الليكودي، واقتنع بها صقور الإدارة الأمريكية، هذه الأجندة تشير إلى أن "العرب لن يقبلوا إسرائيل إلا بعد تحول أنظمتهم إلى الديمقراطية"⁵.

كانت واشنطن مهياًة للإنصات لهذا المفهوم في ظل إدراك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استيراد 70% من احتياجاتها النفطية بحلول سنة 2010، وأن الدول التي يمكن أن تغطي هذه الاحتياجات هي: العراق وإيران والمملكة العربية السعودية. وقد تبلورت كل هذه المفاهيم الخاصة بالشرق الأوسط الكبير في ضرورة التدخل بحسم؛ للقضاء على التهديدات التي قد تشهدها دول هذه المنطقة، حتى لو ظهرت عن طريق ديموقراطية حقيقية أو انتخابات حرة، مع إيجاد شرق أوسط أوسع بقوى مركزية أضمن مثل: تركيا وأذربيجان وإيران. وبهذا تمّ الدمج بين مشروع الرئيس بوش لـ "دمقرطة العالم العربي والإسلامي"، ومشروع آخر نوقش في الكونجرس بتاريخ 2003/5/22، وهو مشروع المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2008 السيناتور جون ماكين John McCain، والمعروف باسم قانون "التواصل والتجارة في الشرق الأوسط للعام 2003"، أو "مشروع منطقة الشرق الأوسط

الكبرى“، والذي نصّ على أنه من مصلحة واشنطن إيجاد شرق أوسط مستقر، وأن ديمقراطية من عناصر مواجهة ”الإرهاب“، وأن إقامة شراكة أو اتفاقيات تجارة حرة ليست بديلاً بل جزءاً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد وضع هذا المشروع شروط عضوية تتراوح ما بين شروط اقتصادية وشروط سياسية ينبغي على الدول الأعضاء إتمامها، مثل: تخفيض التعريفات الجمركية، وتقوية القطاع الخاص، وقيامها بإجراءات إصلاح سياسي واقتصادي، واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع المجتمع المدني، والمحافظة على البيئة، وسنّ قوانين تمنع الفساد والرشوة، وألا تكون هذه الدول مشاركة في أنشطة هدامة أو معادية للأمن القومي الأمريكي والمصالح السياسية الخارجية الأمريكية، وأن تكون مؤيدة للحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي، وحرية الدين، وألا تكون أي من هذه الدول مشاركة في المقاطعة الاقتصادية لـ”إسرائيل“، وأن تعترف بحق ”إسرائيل“ في الوجود بسلام وبحدود آمنة.

لقد سعت ”إسرائيل“ إلى إعادة مشروع الشرق الأوسط إلى أصوله الإمبراطورية من ناحية، أي ربطه بالمصالح العالمية الأمريكية، كما سعت إلى تحويله إلى شراكة أمريكية - إسرائيلية من خلال اجتماع واشنطن الذي عقد في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول / ديسمبر 2004 بين مستشاري رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرييل شارون Ariel Sharon ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية وعدد من كبار خبراء ومستشاري الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية. كان هدف هذا الاجتماع هو البحث في الخطوات التنفيذية لتطبيق خطة الشرق الأوسط الكبير في أسرع وقت ممكن، من خلال مناقشة مذكرتين أعدتا لهذا الغرض؛ الأولى أمريكية أعدها وليم تومسون William Thomson رئيس فريق العمل الأمريكي، والثانية إسرائيلية أعدها دانيال ليرانوحام أحد مستشاري شارون المقربين، والتي حملت اسم ”الهندسة السياسية لخريطة الشرق الأوسط في السنوات الثلاث القادمة“.

أحد أهداف هذه الهندسة السياسية لخريطة الشرق الأوسط هو إعادة توجيه مسار العلاقات العربية باتجاه ربطها بـ”إسرائيل“ والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن إطار العلاقات الثنائية، وعلى حساب العلاقات العربية - العربية والاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون الاقتصادي والأمني. وقد استطاعت ”إسرائيل“ أن تنحرف

بالمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير أو الموسع، مستغلة فشل المشروع الأمريكي في العراق، سواء على مستوى فرض الاستقرار والأمن للحكومة العراقية الموالية وتثبيت النفوذ الأمريكي بالعراق، أم على مستوى تحقيق الديمقراطية بإقامة عراق جديد ديمقراطي يكون نموذجاً للنظم التي يجب أن تقوم في المنطقة، وفقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير حسب وعود الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش.

وإذا كان فشل المشروع الأمريكي في العراق قد أدى إلى ردود فعل كثيرة، أخذ بعضها يشكك في جدية الدعوة الأمريكية للديموقراطية⁷، وأخذ البعض الآخر يشكك في جدوى المشروع الإمبراطوري الأمريكي كله⁸، فقد ظهرت ميول لتقليص حدود هذا الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، وبدأت محاولات موازية للحديث عن بدائل "عملية" لتحقيق الأهداف نفسها، منها ما عرف بـ "الشرق الأوسط الصغير" Tiny Middle East للخروج من المشاكل التي يعاني منها مشروع الشرق الأوسط الكبير، عبر تنفيذ الآليات نفسها لا سيما البنود المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية، ولكن عبر مجموعة صغيرة تمثل الدول الأسهل من حيث التزامها بالتنفيذ، ووجود علاقات فعلية بينها، وترتبط أيضاً بعلاقات قوية مع واشنطن كضمانة للتنفيذ أو عدم التراجع⁹.

وحتى هذه الدعوة لم تستطع الصمود أمام المأزق الأمريكي المستحکم في العراق، ومن هنا كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو 2006 بمثابة المخرج المناسب لفرض واقع جديد لمشروع أمريكي جديد للشرق الأوسط، لم تتردد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الإعلان عنه باسم "الشرق الأوسط الجديد" في ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفي ذروة الانحياز الأمريكي الكامل لـ "إسرائيل" في هذه الحرب، ورفضها لكل مطالب وقفها¹⁰.

لقد أكدت تطورات هذه الحرب أن الولايات المتحدة كانت طرفاً مباشراً في التخطيط والإعداد والتنفيذ والرعاية الكاملة، كي تحقق أهدافها في لبنان، ومن بعدها في إيران؛ للقضاء على ما يسميه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بـ "محور الشر"، الذي أعلن أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة مع "حزب الله" هي جزء من صراع أكبر يشمل سورية وإيران¹¹، وأكد أن الحرب في لبنان تشكل "جزءاً من معركة أوسع تشهدها المنطقة بين الحرية والإرهاب"¹². وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس على أنه سيولد "شرقاً أوسطاً جديداً" من رحم هذه الحرب، وكانت أهم معالم هذا

الشرق الأوسط الجديد هي وضع نهاية للصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال فرض شراكة عربية - إسرائيلية بديلة للصراع، تقوم على قاعدة وجود مصالح مشتركة بين العرب، وخاصة من هم مصنّفون ضمن "محور الاعتدال" أو "الحلف السّني" وبين "إسرائيل"؛ لمحاربة "الإرهاب" الذي تدعمه إيران، وفرض إيران عدواً بديلاً للعرب، من خلال تفجير حرب طائفية سنية - شيعية تكون مدخلاً للتلاقي مع مشروع الشرق الأوسط الكبير. وذلك بهدف إعادة رسم الخرائط السياسية في المنطقة على قاعدة التقسيم العرقي والطائفي، بما يؤكد وحدة المشروع القائم على سياسة الحيلولة دون وحدة العرب، وفرض التقسيم والتجزئة والتخلف كمصير أبدي يجب عدم الخروج عنه¹³.

2. الدور الإيراني الإقليمي والانقسام العربي حول هذا الدور:

إن الدعوة للشرق الأوسط الجديد على قاعدة الفرز والانقسام الطائفي بين سنة وشيعة تفاقمت عقب حرب "إسرائيل" على لبنان في صيف 2006، التي خرج منها حزب الله وإيران وسورية كأطراف ثلاثة منتصرة. هذا الانتصار أظهر إيران كقوة إقليمية ساعية للتمدد الإقليمي على حساب أطراف عربية أساسية، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية، التي رأت في النفوذ الإيراني القوي في العراق ولبنان، ثم امتداد هذا النفوذ إلى قطاع غزة بعلاقة قوية ومتنامية مع حركة حماس، تمداً على حسابها، وعلى حساب مصالحها والتزاماتها الإقليمية والدولية، وعلى الأخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والشروط أو الضغوط التي تفرضها واشنطن على هذه الدول في تفاعلاتها الإقليمية، وبالتحديد في الملفات الساخنة: العراق وفلسطين ولبنان، وصدامها مع مواقف أطراف أخرى في مقدمتها إيران وسورية ومنظمات وقوى المقاومة العربية، وعلى الأخص حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

صعود إيران إقليمياً تقوى بفعل تطورات كثيرة¹⁴؛ أولها، انكماش الدول الرئيسية في محور الاعتدال العربي، وعدم قدرتها على طرح مشروع واضح لمستقبل المنطقة، وانغماسها في محاولات المحافظة على الوضع القائم والسياسات التي وصفت بـ"الردئية" من مساندة مباشرة وغير مباشرة للغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والتوقف عن دعم المقاومة في فلسطين، والانسحاق وراء المشروع الأمريكي للحرب على "الإرهاب". وثانيها، الأخطاء الكبرى التي ارتكبها الأمريكيون في العراق خاصة، وأدت

إلى دعم النفوذ الإيراني هناك. وثالثها، الانقسام العربي الذي أدى إلى عزل سورية عربياً، ودفعها للتحالف مع إيران. ورابعها، التجاوب من جانب دول الاعتدال مع الضغوط الأمريكية لاتخاذ مواقف رافضة للبرنامج النووي الإيراني، ودعم السياسة الأمريكية الساعية إلى منع إيران من المضي قدماً في برنامجها النووي، والتعامل مع هذا البرنامج كمصدر للتهديد.

3. سيطرة حماس على غزة وعرقلة مشروع التسوية الذي دعمته دول الاعتدال العربي:

لقد فرض فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006 تطوراً مهماً، اعتبرته دول الاعتدال تحدياً لمشروعها للسلام، الذي نصّت عليه مبادرة السلام العربية التي أقرت في بيروت سنة 2002، ثم جاءت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة صيف 2007 لتفاقم من هذا الإدراك، الذي جمع بين دول الاعتدال العربي والسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة، مع تنامي قناعة مؤدائها أن حركة حماس بسيطرتها على القطاع أفست مشروع التسوية القائم على فكرة "حلّ الدولتين"، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وأيدته دول الاعتدال العربية¹⁵. كما أن حماس بمواصلتها قصف المستعمرات الإسرائيلية بصواريخ القسام وغيرها باتت تمثل إحراجاً للسلطة الفلسطينية ولدول الاعتدال العربية، بسبب ردود الفعل الإسرائيلية العنيفة، وسياسة الحصار التي فرضت على القطاع ووضعت هذه الدول في حرج شديد بين إرضاء هذه الشعوب ودعم صمود المقاومة في القطاع وبين المضي قدماً في مشروع التسوية الذي التزمت به مع الولايات المتحدة¹⁶. لذلك، وجدت هذه الدول نفسها "متفهمة" لمبررات العدوان الإسرائيلي على القطاع كما جاءت على لسان كبار المسؤولين الصهاينة، وخاصة تسيبي ليفني وزيرة الخارجية، التي اعتبرت أن العدوان على القطاع يحقق ما أسمته "مصلحة العالم الحر"، وأنه "رد طبيعي على هجمات حماس على جنوب إسرائيل"، وأن "تل أبيب قررت تغيير الوضع على حدودها الجنوبية عبر مهاجمة حماس، دفاعاً عن مواطنيها الذين ظلوا يتعرضون للقصف بالصواريخ على الرغم من التزام إسرائيل بالتهديته" كما قالت. ورأت ليفني أن حماس لا تمثل التطلعات الوطنية الفلسطينية، وإنما تمارس ما أسمته "أجندة إسلامية متطرفة"، وتحتّ على ما أسمته "الإرهاب والكراهية"¹⁷.

4. التطورات السياسية الداخلية العربية وخاصة المتعلقة بخصوصيات السلطات الحاكمة:

لقد شهدت مجموعة من الدول العربية تطورات داخلية اقتصادية واجتماعية جعلت السلطة الحاكمة أكثر استعداداً للدخول في تحالفات إقليمية ودولية، تقودها بالضرورة إلى الانخراط في المشروع الأمريكي الإمبراطوري للشرق الأوسط. فالواقع السياسي الجديد الذي شهدته المنطقة في سنوات ما بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والذي تزامن مع حدوث استقطاب طبقي اجتماعي - سياسي جديد على الصعيد العالمي، تجسيدا لسياسة العولمة وانطلاق الرأسمالية المتوحشة لفرض سيطرتها، متجاوزة كل الحدود التقليدية، ومعتمدة على سياسة التدخل القسري في الشؤون الداخلية للدول؛ شهد أيضاً تطابقاً بين هذا الاستقطاب وبين إنتاج استقطاب طبقي اجتماعي - سياسي جديد داخل الدول العربية. ومثلما تم تقسيم العالم إلى مجتمعات (وليس دول) غنية مسيطرة ومجتمعات أخرى فقيرة مسيطر عليها، يجري فرض استقطاب طبقي اجتماعي - سياسي داخل الدول العربية بين طبقات تحتكر السلطة والثروة وطبقات فقيرة محرومة ومعزولة ومهمشة ومسيطر عليها.

الأهم من هذا هو ذلك التلاقي، الذي يصل إلى درجة التحالف، بين قوى الهيمنة الرأسمالية الخارجية التي يقودها النظام الإمبراطوري الأمريكي وحليفه الصهيوني، وبين القوى المسيطرة على السلطة والثروة داخل الدول العربية، التي تمارس الاستبداد والفساد وتقود توجهات النظام الرسمي العربي.

هذا التحالف بين قوى الهيمنة العالمية التي يجسدها المشروع الإمبراطوري الأمريكي الجديد وقوى الاستبداد والاحتكار السياسي والاقتصادي في الداخل العربي ليس وليد تطورات عالمية فقط، ولكنه أيضاً وليد تطورات عربية، على مستوى كل دولة عربية على حدة، وعلى مستوى النظام العربي ككل، وذلك عندما تراجع ثم اختفى دور دول الثورة ابتداءً من عقد السبعينيات، وبالتحديد ابتداءً من نكسة حزيران / يونيو 1967 وانتصار الثورة المضادة في مصر وسيطرتها على مقاليد الدولة والسلطة والانحراف بها في اتجاه القبول بالهيمنة الأمريكية أولاً، ثم التطبيع مع "إسرائيل" ثانياً.

ومع تراكم الثروات النفطية وما سمّي بـ"البترو دولار العربي" مع موجة ارتفاع أسعار النفط التي صاحبت حرب تشرين الأول / أكتوبر سنة 1973؛ بدأت دول الثروة

تسيطر على مقاليد النظام العربي، وتنحوبه في اتجاه التحالف المصلحي مع الهيمنة الأمريكية، والقبول بالحلّ السلمي للصراع العربي - الصهيوني، ابتداءً من "مشروع فاس - 1" (مشروع الأمير فهد) سنة 1981، ثم مشروع "فاس - 2" سنة 1982. وجاء الاحتلال الإسرائيلي لبيروت في ذلك العام ليفضح عجز النظام العربي، ويكشف مدى تورطه في مخطط التطبيع المبكر مع "إسرائيل"، لدرجة بات معها هذا النظام متهافتاً ولاهتاً وراء سراب خياره الاستراتيجي بالسلام مع الدولة العبرية، كما تجسده مبادرة السلام العربية التي ضربت بها "إسرائيل" عرض الحائط منذ ولادتها في قمة بيروت سنة 2002، على الرغم من كل محاولات إعادة تفعيلها الفاشلة، على نحو ما حدث في قمة الرياض (آذار / مارس 2007)، والانجرار بعدها إلى اجتماع أنابوليس في تشرين الثاني / نوفمبر 2007.

هذه التطورات والتحالفات كانت لها امتداداتها داخل الدول العربية مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والقبول بدعوة أو سياسة "التكيف الهيكلي"، التي أدت إلى تراجع الدولة عن القيام بدورها الاجتماعي، والانقراض على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية الفقيرة من عمال وفلاحين وطبقة وسطى؛ مما أدى إلى مزيد من سياسات الإفكار، وازدياد عدد الأغنياء، وتراكم ثرواتهم، بالتزامن مع ازدياد عدد الفقراء وتضاعف فقرهم¹⁸.

وارتبط بهذا الواقع الاقتصادي - الاجتماعي العربي واقع سياسي لا يقل سوءاً، أصبحت فيه "الدولة التسلطية" هي المسيطر على مقاليد السلطة والثروة، وفرضت معادلة احتكار السلطة وتجريف بنية العمل العربي عبر ممارسات مؤسسات سياسية فاسدة - حالت في بعض الأحيان دون قيام تعددية سياسية - قائمة على قاعدة وجود حزب أو عائلة أو قبيلة حاكمة تسعى إلى أن تظل حاكمة وإلى الأبد، ووجود أحزاب معارضة تعارض فقط، وقبلت أن تظل معارضة وإلى الأبد، وقد سقط أغلبها تحت ضغوط التهريب والغواية التي تمارسها السلطات الحاكمة، والتي استطاعت من خلالها أن تنتزع هذه الأحزاب من قواعدها الشعبية، وتجعلها مجرد أدوات مزيفة لتجميل الوجه القبيح للدولة التسلطية والمعادلة السياسية المشوهة لمجمل العمل السياسي، وشاهد زور على فرض شرعية مزيفة لهذه الدولة التسلطية الحاكمة في أغلب الدول العربية سواء كانت ملكية أم جمهورية، التي هي الوجه الحديث والمعاصر للدولة المستبدّة، والتي تسعى إلى الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو القبيلة أو العائلة الحاكمة،

وهي خلافاً لكل أشكال الدولة المستبدة السابقة تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختزال المجتمع المدني، وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية، تعمل كامتدادات لأجهزة الدولة. كما أنها خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادي وتسيطر على مقاليد الثروة إما بالصادرة أو بالفساد، وتعتمد اعتماداً مفرطاً على الأجهزة الأمنية لدرجة توريث الجيوش في مهمة فرض الأمن الداخلي؛ لحماية النظام الحاكم، وفرض استمراريته بالترويج لمعادلة ”الاستمرار والاستقرار“. أي أن استمرار هيمنة النظام الحاكم هو الضمان الأفضل للاستقرار، الذي هو البديل المباشر للفوضى التي تحرص على أن تجعلها قرينة لدعوة التغيير بهدف مصادرة هذه الدعوة واعتبارها ومن يقومون بها المصدر الأساسي لتهديد الاستقرار، أي تهديد الشرعية القائمة التي من خلالها تتمكن هذه القوى الحاكمة من ترسيخ سيطرتها على الحكم.

هذه التحولات الداخلية العربية أخذت تدفع النظام العربي إلى القبول بالشراكة مع ”إسرائيل“، وفق توجيهات أو تعليمات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، عندما جاء في كانون الثاني / يناير 2008 إلى المنطقة، وزار عدداً من الدول العربية الصديقة، وطالبتها بالشراكة مع ”إسرائيل“، والعداء لإيران. إنها تحولات تفرضها مصالح مشتركة نابعة من تلك التطورات الداخلية العربية وتحالفها مع قيادة النظام الرأسمالي العالمي؛ فالعجز الراهن في النظام العربي الرسمي لم يكن وليد صدفة، ولم يكن أيضاً مجرد إملاءات أمريكية وإسرائيلية، ولكنه عجز يمكن وصفه بـ”الاختياري“ أو ”الإرادي“، فقيادة هذا النظام التي اختارت طريق التسوية، وأعلنت أن السلام هو خيارها الاستراتيجي، كانت تقول إن الحرب أو المقاومة أصبحت خيارات محظورة. ولعل هذا ما يفسر كيف تحولت ”دول المواجهة“ إلى ”دول طوق“، وكيف تحول الطوق من حصار للدولة الصهيونية إلى ”سياج حماية“ لهذه الدولة والحيولة دون أي تلاقٍ بين جماهير الشعب العربي التواق إلى دعم المقاومة وبين الشعب الفلسطيني في الداخل، تماماً كما حدث في الموقف الرسمي العربي من الأزمة العراقية. حيث انقسم النظام الرسمي العربي على نفسه بين صامتين عاجزين، وآخرين قبل بعضهم بالتعاون المباشر مع جريمة الغزو، واكتفى آخرون بالتواطؤ غير المباشر وهو التواطؤ الذي كشف عن نفسه باستمرار الموقف العربي الصامت من الاحتلال الأمريكي للعراق، والتحامل على المقاومة، والإصرار على الخلط بينها وبين ”الإرهاب“ في محاولة هروبية من تحمل مسؤولية الدفاع عن العراق، والمشاركة في تحديد مستقبله وحماية وحدته وعروبته المعرضتين للتهديد¹⁹.

وهكذا، نستطيع أن نقول إن مواقف النظام الرسمي العربي من الصراع ضدّ "إسرائيل" وتراجعها عن تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية، ومواقفه من الغزو الأمريكي للعراق وتدميره واحتلاله، ومواقفه من الحرب الإسرائيلية على لبنان ثم الحرب على غزة؛ لم تكن تعبر عن مجرد فشل أو عجز في أداء النظام بقدر ما كانت تعبر عن خيارات وتوجهات كشفت عن نقاط مهمة للتلاقي بدوافع مصلحة طبقية وسياسية مع المشروع الإمبريالي الغربي - الصهيوني، لها علاقة مباشرة بأوضاع السلطات العربية داخلياً، هي التي جعلتها تقبل بتفكيك الالتزامات العربية بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية عربية، وجعلتها "تتفهم" وضع واشنطن لمنظمات المقاومة العربية على قائمة المنظمات "الإرهابية" بدلاً من التمسك بها كمقاومة وطنية مشروعة، وبعدها أخذت دول عربية، خاصة ضمن تلك التي سميت بـ "دول الاعتدال"، تسير في مشوار طويل من تقديم التنازلات ابتداءً من إظهار مواقف أقل حدة إزاء عمليات الاغتيال الإسرائيلية لقيادات المقاومة، ثم التحفظ على العمليات الفدائية الفلسطينية التي تستهدف إسرائيليين، وصولاً إلى شجب هذه العمليات، فالتنديد بها أحياناً، وأخيراً تحميل فصائل المقاومة، خصوصاً مطلق الصواريخ على المستوطنات القريبة من غزة، مسؤولية أي رد فعل إسرائيلي على نحو ما حدث من مواقف لهذه الدول إزاء الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، حيث تمّ تحميل حزب الله وإيران مسؤولية هذه الحرب، وكذلك الأمر إزاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حيث جرى تحميل حركة حماس كل المسؤولية²⁰.

ثانياً: المواقف العربية من العدوان:

بسبب العوامل الأربعة السابقة وغيرها أصبح الانقسام هو السمة البارزة للحالة العربية، وعلى الأخص ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية. لذلك، كان طبيعياً أن تمتد هذه الحالة الانقسامية إلى المواقف العربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على الرغم من خصوصية هذا العدوان الذي استهدف المدنيين، وعلى الرغم من كل المآسي الإنسانية التي لم تستطع أن تستثني الشعب الفلسطيني في القطاع من مأساة هذا الانقسام ما بين دول الاعتدال العربية ودول الممانعة. ومع ما تكشف من بؤس مواقف الطرفين، وعجزهما عن وقف العدوان أو إنقاذ الشعب الفلسطيني من القتل والتدمير والترويع؛ فقد انشغل كل طرف بإحباط مساعي

الطرف الآخر، والتشكيك في نزاهة موافقه، وارتبك أداء الجامعة العربية والمجلس الوزاري بعد أن تحولاً إلى ساحة لتصفية الحسابات والملاسنات الجارحة بين الطرفين، وتبددت فرص القمم العربية في تحقيق النجاحات المطلوبة بعد أن سعى كل طرف إلى إفشال قمة الطرف الآخر.

ويمكن التعرف على المحصلة البائسة للانقسام العربي من خلال استعراض المواقف التالية:

1. مواقف جامعة الدول العربية والمجلس الوزاري العربي:

على الرغم من أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بدأ في 2008/12/27، وعلى الرغم من كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، لم تستطع جامعة الدول العربية تنظيم اجتماع عاجل لبحث الموقف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ولم يعقد هذا الاجتماع إلا في 2008/12/31. ولقد كان لتأجيل هذا الاجتماع، الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية، أسباب عديدة، أهمها أن ستة من وزراء الخارجية العرب هم وزراء دول مجلس التعاون الخليجي، وكانوا مشغولين بالقمة الخليجية التي عقدت في مسقط قبل يومين فقط من موعد هذا الاجتماع، لكن السبب الأهم هو الانقسام في المواقف بالنسبة لدعوة عقد قمة عربية طارئة دعت لها قطر، وتركيز دول عربية على مطلب فتح المعابر المصرية؛ لنقل المصابين إلى خارج القطاع من ناحية، ولإدخال المساعدات والدعم إلى القطاع من ناحية أخرى، وهو مطلب كانت ترفضه مصر على النحو الذي كان مطروحاً.

وقد شهدت الأيام وربما الساعات التي سبقت انعقاد هذا الاجتماع الوزاري العديد من اللقاءات والمشاورات العربية، كان أبرزها بالطبع القمة الخليجية ولقاءات القادة والوزراء، كما عقد وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي اجتماعاً تشاورياً في العاصمة الليبية طرابلس، واتفقوا على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي ودعم سكان القطاع بكل الوسائل، والتقى رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan في أنقرة، كما التقى الملك عبد الله الثاني ملك الأردن برئيس الوزراء التركي، الذي قام بجولة شملت سورية والأردن²¹.

وقد انتهى اجتماع وزراء الخارجية ببيان هزيل لا يعبر فقط عن الانقسام العربي بقدر ما يعبر عن حالة الضعف العربي والعجز عن القيام بشيء له معنى من جانب الدول العربية جميعها، دون تمييز بين معتدل وممانع، وهي التسميات التي تكشفت حقيقتها بوضوح مؤلم داخل المؤتمر، وما دار فيه من شجار ونزاع متبادل بين الوزراء، وتهرب من المسؤولية. فبدلاً من اتخاذ إجراءات عربية واضحة وصريحة انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس الذي يعطي للدول العربية حق القيام بأي شيء يمكن من خلاله وقف العدوان ومعاقبة المعتدي، لجأ الوزراء العرب إلى الهروب من المسؤولية وتصديرها إلى مجلس الأمن، حيث تضمن البيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع طلب عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن لوقف إطلاق النار (وليس لوقف العدوان)، وفتح المعابر في قطاع غزة وبضمانة دولية. كما قرر الوزراء تشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة وزير الخارجية السعودي، والأمين العام للجامعة العربية، ووزراء خارجية الأردن وسورية وفلسطين وقطر وليبيا والمغرب؛ تتوجه إلى مجلس الأمن للقيام بالتحرك الواجب لعقد اجتماع المجلس والخروج بالقرارات المطلوبة.

كما أيد الوزراء موقف مصر فيما يتعلق بمعبر رفح بعد مناقشات ساخنة شهدتها الجلسة المسائية بين وزيرى خارجية مصر وسورية، وتضمن البيان "ترحيب" الوزراء "بقيام مصر بفتح معبر رفح للأغراض الإنسانية وباستعدادها لبذل الجهد والعمل مع الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة بما يسمح بفتح معبر رفح بشكل مستمر، وفقاً لترتيبات اتفاقية عام 2005"، وهي الاتفاقية التي تقضى بنشر مراقبين أوروبيين وعناصر أمن تابعين للسلطة الفلسطينية على معبر رفح. وكان معنى ذلك أن يبقى المعبر مغلقاً نظراً لغياب هؤلاء المراقبين²².

وإذا كان البيان قد انتهى بمطالبة "إسرائيل" بوقف العدوان على غزة، ودعوة الدول العربية إلى تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني عن طريق معبر رفح المصري، فإنها لم تتخذ أي إجراءات لوقف العدوان، ولم تستطع اتخاذ قرار بعقد قمة عربية طارئة، وتوصلت إلى صيغة توافقية كان من شأنها "تعويم" الدعوة القطرية لعقد هذه القمة. وكانت هذه الصيغة محصلة جدل بين فريقين؛ الأول: تقوده قطر وسورية، ويطالب بعقد قمة عربية طارئة في الدوحة يوم الجمعة الموافق 2009/1/2. والثاني: تقوده مصر بدعم سعودي، ويرفض عقد القمة. وانتهى البيان إلى نصّ يقضى بتأجيل البت في عقد

القمة العربية الطارئة إلى ما بعد معرفة النتائج التي سيسفر عنها اجتماع مجلس الأمن²³، الذي لم يكن قد عُرف بعد موعد انعقاده بكل ما يعنيه ذلك من تغيير للدور العربي؛ مما دفع المتحدث باسم حركة حماس، سامي أبو زهري، إلى اعتبار إحالة القضية إلى مجلس الأمن تعني أن الدول العربية رفعت يدها عن القضية. كما وصف أبو زهري ما جاء في الكلمات الافتتاحية لاجتماع وزراء الخارجية العرب بأنه ”أضعف من البيانات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي“، ورد على تحميل بعض الوزراء العرب الفلسطينيين وانقساماتهم مسؤولية ما يحدث بأن ”المسؤول عن عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية هو النظام الرسمي العربي، وعدم التوازن في موقف الراعي الرسمي للحوار الفلسطيني الداخلي“²⁴، ويقصد بذلك الموقف المصري.

وقد عقدت الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين في 2009/1/13 أي بعد ما يقرب من أسبوعين من اجتماع وزراء الخارجية؛ للبحث في دعوة قطر لعقد قمة عربية طارئة، وشهد هذا الاجتماع مشادات حادة بين الدول المساندة للدعوة القطرية وبين الدول الرافضة، حيث قال أحمد القطان مندوب السعودية في الجامعة: ”لا نرى من المناسب عقد قمة ثانية“، وإنه ”ليس من المعقول أن يجتمع القادة العرب قبل أن يجتمع وزراء الخارجية“. كما أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن القاهرة أبلغت الجامعة العربية عدم موافقتها على القمة، مشيراً إلى أن ”مصر ترى أن وجود القادة العرب في الكويت في يوم 18 من الشهر الجاري [كانون الثاني / يناير 2009] يمكن أن يكون مناسبة ملائمة للتشاور فيما بينهم بشأن الوضع في غزة“²⁵.

وجاء اجتماع وزراء الخارجية، الذي عقد في الكويت يوم 2009/1/16، ليكشف إلى أي مدى وصل الانقسام والتداعي في الموقف العربي، حيث لم يحضر هذا الاجتماع غير عدد محدود من وزراء الخارجية، على رأسهم وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، فيما غاب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ونظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وتمثلت دول عدة على مستوى أدنى من وزير، بسبب مشاركة وزراء خارجية دول عربية للقادة في قمة غزة التي عقدت بالدوحة في اليوم نفسه²⁶.

في هذا الاجتماع الوزاري الذي كان مخصصاً لوضع جدول أعمال القمة العربية الاقتصادية في الكويت جرى الاتفاق على مشروع القرار الذي سيرفع للقمة، والذي نصّ على ”الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وانسحاب قوات الاحتلال من

قطاع غزة فوراً، و”فتح جميع المعابر، وإنهاء الحصار على قطاع غزة وفق آلية المبادرة المصرية“. كما نصّ على ”الالتزام بإعادة البناء والإعمار في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لهذا الغرض والتي تقدر بما يزيد على ملياري دولار بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية“، كما دعا مشروع القرار إلى ”تقديم دعم إضافي بما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار لدعم موازنة السلطة الفلسطينية“، وناشد دول العالم المشاركة في عملية إعادة الإعمار²⁷.

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى قد وصف الوضع العربي قبيل هذا الاجتماع بأنه ”أصبح فوضى كبيرة جداً ومؤسفة جداً ومؤذية جداً“، وأكد أن العمل العربي يحتاج إلى تعاون حقيقي، واصفاً قمة الدوحة التي جرت في اليوم نفسه بأنها ”خارج إطار الجامعة العربية، وأن قمة الكويت هي قمة عربية متكاملة“²⁸.

2. مواقف القمم العربية:

شهدت الأسابيع الثلاثة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة انعقاد أربع قمم عربية؛ عقدت الأولى في مسقط، والثانية في الرياض، والثالثة في الدوحة، أما القمة الأخيرة فقد عقدت في الكويت. وكانت هذه القمم الأربعة معنية بالدرجة الأولى بذلك العدوان، لكن أياً منها لم يستطع وقف العدوان أو معاقبة المعتدي ولا حتى إغاثة المنكوبين داخل القطاع، فقد توقف القتال بقرار إسرائيلي منفرد عقب توقيع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مع نظيرتها الأمريكية كوندوليزا رايس على مذكرة التفاهم الأمني الإسرائيلي - الأمريكي، التي جعلت مهمة حماية الحدود البحرية للدولة العبرية من أي اختراق لحركة حماس أو غيرها من منظمات المقاومة مسؤولة أمريكية بالدرجة الأولى، وبمشاركة حلف شمال الأطلسي، والشركاء الإقليميين على نحو ما نصت تلك المذكرة²⁹.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك تمايزات في مستوى الاهتمام بالقضية والحرص على القيام بأدوار فعّالة لوقف العدوان، ويمكن تلمس هذه التمايزات على النحو التالي:

أ. قمة مجلس التعاون الخليجي - مسقط:

لقد انعقدت هذه القمة في 29-30/12/2008، وربما تكون الصدفة البحتة هي التي أوقعت هذه القمة الدورية لمجلس التعاون في مأزق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورغم ذلك فإن الحدث فرض نفسه بقوة، خاصة بعد إعلان قطر دعوتها لعقد قمة عربية طارئة للبحث في الأزمة واتخاذ المواقف اللازمة لذلك. وكما أوضح حمد الراشدي، وزير

الإعلام العماني، كان العدوان على غزة حاضراً بقوة في اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الذي عقد في 2008/12/28، حيث تمت مناقشة العديد من الأفكار التي تتركز حول إنهاء العدوان. أما وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي فقد أوضح أن الوزراء بحثوا في سبل دعم الشعب الفلسطيني. فيما أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن المجلس الوزاري لم يتخذ قراراً بشأن الدعوة المطروحة لعقد قمة عربية طارئة موضحاً أنه "لا جدوى من حضور قمة بيانات عربية لا تتوفر لها شروط النجاح والتأثير"، مشيراً إلى أن اجتماع مسقط أحال الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ المقرر عقده في القاهرة في 2008/12/31؛ لبحثه على المستوى العربي، ومناقشة إمكانية عقد قمة يمكن لها أن تتخذ قرارات في هذا الشأن³⁰.

وفق هذا الفهم لم يكن متصوراً أن تخرج القمة الخليجية بقرارات من ذلك النوع الذي تحدث عنه الوزير السعودي في انتقاده لـ "قمم البيانات"، حيث اكتفى البيان الختامي الصادر عن هذه القمة بالدعوة إلى التحرك الدولي لوقف ما وصف بـ "آلة القتل الإسرائيلية" في غزة، وبإدانة العدوان وتحميل "إسرائيل" مسؤوليته، دون إشارة إلى موضوع القمة الطارئة³¹.

ب. القمة الخليجية الطارئة في الرياض:

عقدت هذه القمة في 2009/1/15، أي قبل يوم واحد من انعقاد قمة غزة الطارئة في الدوحة المختلف عليها خليجياً وعربياً. وأوضح وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي جمعه مع عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، أن هدف هذه القمة هو وحدة الموقف والعمل سوياً لإنجاح قمة الكويت في كافة مجالاتها³².

وقد سبق هذه القمة الخليجية الطارئة بيومين قمة مصرية - سعودية، عُقدت أيضاً في الرياض، حسمت الموقف من القمتين المتنافستين في الدوحة والكويت، حيث اتفق البلدان على عدم المشاركة في قمة الدوحة وحضور قمة الكويت الاقتصادية، على أن تبحث هذه القمة تداعيات العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة الذي كان قد دخل أسبوعه الثالث، واتفق البلدان على أمرين: أولهما ضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، والتنفيذ الفوري والكامل للمبادرة التي أطلقها الرئيس محمد حسني مبارك. وثانيهما مشاركة المملكة العربية السعودية ومصر في مؤتمر القمة العربية بالكويت؛ لتحقيق المصالح العربية، ومعالجة القضية الفلسطينية لما فيه هدف وقف العدوان وتحقيق السلام للشعب الفلسطيني³³.

قراءة مقررات أو توصيات قمة الرياض الخليجية الطارئة تكشف درجة عالية من التوافق مع ما اتفق عليه في تلك القمة المصرية - السعودية. فقد دافع وزير الخارجية السعودي عن مبادرة السلام العربية، وفند أسباب عدم الذهاب إلى الدوحة والاكتفاء بقمة الكويت، وقال إن قمة الدوحة لم يكن لها نصاب لانعقادها، وإن "ما كان سيبحث في قطر سيبحث في الكويت"، وإن المهم ليس أين ستعقد القمة بل ماذا ستبحث، وأكد أن الوضع الفلسطيني سيكون البند رقم واحد في قمة الكويت الاقتصادية. وقال إن قمة الرياض بحثت تقديم الدعم المالي الخاص بإعمار قطاع غزة، وأنه سيكون هناك دعم سخي، وشدد أيضاً على أن السلطة الفلسطينية هي الجهة المعترف بها في الجامعة العربية، كما أكد تأييد دول مجلس التعاون للمبادرة المصرية كأحد الحلول المطروحة للخروج من الأزمة الراهنة في قطاع غزة³⁴.

ج. قمة غزة في الدوحة:

جسدت هذه القمة، التي حرص البعض على تقزيمها واعتبارها مجرد اجتماع عربي طارئ تحول إلى منبر إسلامي، حالة الانقسام العربية بصورة غير مسبوقة بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد عبر أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عن مدى المرارة التي يشعر بها جراء هذه الحالة، وبخاصة محاربة دول عربية لدعوة عقد هذه القمة، وتردد وفود دول عربية بين القبول ثم العدول عنه بقوله: "ما أن يكتمل النصاب حتى ينقص... حسبي الله ونعم الوكيل"³⁵.

وكشف الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري، موقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من هذه القمة في مؤتمر صحفي في اليوم التالي لانعقادها، ضمن إشارته إلى تعرض دول عربية لضغوط كي لا تشارك في القمة، وقال إن عباس قال له "لو حضرت القمة لذبحت من الوريد للوريد". وفيما يتعلق بعدم حضور الإمارات القمة، بالرغم من موافقتها المسبقة اعترف بأن الإمارات اشترطت لحضورها عدم مشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد، وقال: "معهم حق في عدم الحضور"، وأشار إلى واقعة اكتمال النصاب القانوني لعقد القمة ثم عودته مرة أخرى بقوله "النصاب اكتمل أربع مرات ليعود ويتقلص"³⁶.

وقد شاركت 12 دولة عربية في هذه القمة، هي: قطر وسورية ولبنان والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا والسودان والعراق وجيبوتي والصومال وسلطنة عُمان،

كما شارك الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، والرئيس السنغالي، ونائب رئيس الوزراء التركي، ومبعوث خاص للرئيس الإندونيسي، كما شاركت خمسة فصائل فلسطينية جاءت من دمشق تحدث باسمها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس³⁷.

وقد ثبتت هذه القمة المقررات الثمانية التي أعدتها قطر، وشملت: الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الفوري والشامل لقوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر وتسهيل عبور الأفراد والإغاثة، ورفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكل أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد والأموال والبضائع، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة بما فيها المنازل والأبنية تصل عائلاته مباشرة إلى غزة، وتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف كل أشكال التطبيع مع "إسرائيل" بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة جسر بحري تشارك فيه جميع الدول العربية لنقل ما يحتاج إليه قطاع غزة، والسعي لمحاكمة "إسرائيل" على ما ارتكبه وترتكبه من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الدولي والوطني³⁸.

وقد أوضح وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، أن مطالب قمة غزة الطارئة في الدوحة ستحال إلى قمة الكويت الاقتصادية "ومن يريد أن ينضم فأهلاً وسهلاً". وأضاف: "يجب أن تكون غزة في قلب قمة الكويت وليس على هامشها"، وقال واصفاً القمة: "هذا الاجتماع يأتي بإصرار قطري سوري جماهيري إسلامي، وجاء بتصميم القادة متحدين كل الضغوط والمغريات التي بذلت من أجل عدم عقده"، لكنه حرص على أن يوضح أن هدف هذا الاجتماع "ليس تشكيل قطب جديد"، مضيفاً: "نحن لسنا مع سياسة المحاور"³⁹.

وقد شهدت هذه القمة إعلان مواقف متشددة ضد العدوان، لكن أهم المواقف العملية التي خرجت عنها كان قرار كل من قطر وموريتانيا تجميد علاقاتهما مع "إسرائيل"، وأكد رئيس الوزراء القطري، عقب إعلان البيان الختامي، أن قطر قررت إغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة، وإبلاغ العاملين فيه بضرورة مغادرة البلاد بأقرب فرصة، إلى أن تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل"⁴⁰.

د. قمة الكويت الاقتصادية:

يبدو أن القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في الرياض، وقمة غزة التي عقدت بالدوحة وما تضمنته من مواقف وما أعلنته من مقررات؛ قد مهدت للمفاجأة التي حدثت في قمة الكويت. فعلى عكس كل التوقعات تحولت الانقسامات والاتهامات المتبادلة إلى مصالحة سداسية قادها الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي بادر المجتمعين بما تضمنته كلمته من معاني تقترب كثيراً مع روح مقررات قمة غزة في الدوحة، وبالذات ما يتعلق بمبادرة السلام العربية التي أكد أنها "لن تبقى على الطاولة إلى الأبد"، ووصفه لما حدث في غزة بأنه "مجازر من فعل عصابة إجرامية لا مكان في قلوبها للرحمة"، ثم إعلانه تقديم المملكة مليار دولار مساهمة في صندوق إعمار قطاع غزة⁴¹.

وقد فاجأ الملك عبد الله المشاركين في القمة بتحويله مجرى التوقعات، إذ قال في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية: "أسمحوا لي أن أعلن باسمنا جميعاً أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ".

وحدد الأفق السياسي للعرب في مرحلة ما بعد الحرب على غزة قائلاً إن "على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة لن تبقى على الطاولة إلى الأبد".

وبينما وصفت أوساط مراقبة ما شهدته الجلسة الافتتاحية للقمة في حضور 17 من الملوك والرؤساء والأمراء بأنه كان بمثابة توزيع أدوار بين العاهل السعودي والرئيس المصري حسني مبارك، أجمعت التعليقات على أن الملك عبد الله بفتح صفحة المصالحات السياسية قد نجح في لم الشمل العربي مجدداً تحت عباءته، وهو ما عكسته صورة الزعماء المجتمعين في مقر إقامته عقب الجلسة، والتي ضمت كلاً من الرئيس السوري بشار الأسد، والمصري حسني مبارك، وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة، إلى جانب أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وسبق اجتماع المصالحة المغلقة للقمة والمخصصة للبحث في موضوع غزة، والتي تأخرت عن مواعدها أكثر من ساعة، ورافقها اجتماع مغلق لوزراء الخارجية العرب كرس لإعادة صياغة البيان الختامي للقمة، في ضوء التعديلات التي أدخلت عليه، وخصوصاً في شقه السياسي، حيث تم التوافق على ثلاث نقاط رئيسية؛ الأولى: وقف

حملات الاتهامات المتبادلة، والثانية: القيام بزيارات متبادلة بين الزعماء المتخاصمين، والثالثة: معالجة الخلافات القائمة فيما يتصل بالعلاقات الثنائية.

أما في الشق الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، فلم يلحظ أي تعديل، فيما كان متوقفاً بالنسبة لتحديد الدول المشاركة حجم مساهماتها في صندوق إعمار غزة، فقد سجل اكتتاباً أولياً قيمته مليار دولار من المملكة العربية السعودية، فيما قدم أمير الكويت تبرعاً بمبلغ 500 مليون دولار مساهمة في مبادرة الكويت لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية العربية، وذلك في مسعى من هذه الدولة لإعطاء الملف الاقتصادي والتنموي الأهمية التي يستحقها من حيث توفير التمويل للمشاريع المطروحة.

واتسمت أجواء المصالحة السداسية بأحداث ودية، إذ أجمع الحاضرون على تقدير موقف العاهل السعودي، ودور أمير الكويت في التمهيد لهذه المفاجأة وإظهارها على الفور في شكل قمة عربية سداسية، هدفت إلى توجيه رسالة قوية مفادها أن العرب يرون أن ما حصل في غزة حدث كبير واستثنائي، استوجب خطوات كبيرة واستثنائية على مستوى إعادة إحياء التضامن العربي المفقود منذ أشهر طويلة⁴².

وقد أدانت القمة في بيانها، الذي حمل اسم "إعلان الكويت"، ما وصفته بالعدوان الإسرائيلي الهجومي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ونص البيان على أن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دولة الكويت 19-20/1/2009، وبعد أن تدارس مستجدات الوضع الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والخطوات الواجب اتخاذها، يتوجه بتحيةة إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ويدين هذا العدوان الهجومي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى وأحدث دماراً هائلاً.

وطالب المجلس "بوقف العدوان الإسرائيلي، والانسحاب فوراً من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجائر". وحمل المجلس "إسرائيل" المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، "كما أكد القادة عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الإطار".

وذكر البيان أن القادة كلفوا وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع، والدفع بالجهود العربية؛ لتحقيق المصالحة

الوطنية الفلسطينية، وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وما تمّ تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال⁴³.

3. مواقف بعض الدول العربية:

بقدر ما يكشف التركيز على أهمية المصالحة العربية التي جرت في قمة الكويت من بعض خصائص السياسة العربية، وبالذات ما يتعلق بـ"شخصانية السلطة" في عالمنا العربي على حساب جوهر السياسات، بقدر ما يفضح مواقف بعض الدول العربية ويكشف حقيقة اختلافاتها حول القضية الفلسطينية، وكيف أن القضية تستخدم كواحدة من أدوات الصراع العربي - العربي. فكل ما حدث من عراك عنيف بين دول محور الاعتدال ودول محور الممانعة على مدى الأسابيع الثلاثة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تراجع أمام عناق الزعماء وألوية ما تمّ التوافق حوله في جلسة المصالحة بمقر إقامة الملك عبد الله، وبالتحديد: وقف حملات الاتهامات، والقيام بزيارات متبادلة، ومعالجة الخلافات القائمة في ما يتصل بالعلاقات الثنائية، وبين هذا كله اختفت الجسور التي بدت عالية بين المعتدلين والممانعين بسبب الجرائم التي ارتكبت أثناء العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ضمن هذا الفهم يبدو ضرورياً التركيز على مواقف بعض الدول العربية من العدوان، ذلك لأن معظم هذه المواقف تكشففت من خلال التحليل العام لأداء هذه الدول، ضمن الإطار الجماعي العربي، سواء على مستوى مؤسسات جامعة الدول العربية (المجلس الوزاري - المندوبون الدائمون والأمانة العامة) أم على مستوى مؤتمرات القمة العربية الأربعة التي عقدت على مدى الأسابيع الثلاثة للعدوان على غزة. ويمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات، هي: دول محور الاعتدال، ودول محور الممانعة، ثم دول الوسط العربية خارج الاعتدال والممانعة.

أ. مواقف دول الاعتدال العربية:

على الرغم من وجود قواسم مشتركة عديدة بين الدول الثمانية التي تحمل اسم دول الاعتدال (مجموعة 2+6)، أي دول مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر والأردن، إلا أن هذه الأزمات كشفت عن تمايزات في هذه المواقف، حيث ظهرت مصر والسعودية أقرب إلى بعضهما البعض من أي وقت مضى، وانفردت قطر بمواقف متعارضة ومتمايزة عن الموقفين المصري والسعودي، وأيدتها جزئياً سلطنة عمان، في حين كانت مواقف

الدول الأخرى أكثر حرصاً على الاعتدال والتزام مواقف وسطية بين مصر والسعودية من ناحية وقطر من ناحية أخرى، لكن كانت الكويت والبحرين أكثر تفهماً للموقفين المصري والسعودي، في حين كانت مواقف دولتي الإمارات والأردن الأكثر توازناً داخل مجموعة الدول الثمانية المعتدلة.

وإذا كانت الأزمة قد فرضت انقساماً غير مسبوق في مواقف دول مجلس التعاون، فإنها أظهرت تقارباً مصرياً - سعودياً، وانتزعت قطر من محور الاعتدال لتدفع بها نحو محور دول الممانعة، ولعل مقارنة مقررات وتوجيهات مؤتمر قمة غزة في الدوحة بمقررات قمة مجلس التعاون في مسقط والقمة الخليجية الطارئة في الرياض كافٍ لإظهار مدى هذا الانقسام الذي أحدثته أزمة غزة داخل مجلس التعاون الخليجي. هذا التمايز يمكن التعرف عليه على النحو التالي:

1. الموقف المصري:

تعرضت سياسة مصر الرسمية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة لانتقادات حادة تذكر بردود الفعل الغاضبة التي عمت العالم العربي عقب زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات للقدس، وما تبعها من إبرام معاهدة سلام منفرد مع "إسرائيل" سنة 1979، أفضت في النهاية إلى تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية لما يقرب من عشر سنوات ونقل مقرها إلى تونس⁴⁴.

وتجدر الإشارة، قبل تناول تفاصيل الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي، إلى مجموعة من العوامل التي تضبط إيقاع وتوجه الموقف المصري من القضية الفلسطينية عموماً، ومن التطورات على الساحة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني / يناير 2006 على وجه الخصوص، ومن أبرز هذه العوامل:

أ. تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسؤولياتها القومية تجاه فلسطين وشعبها. وتسعى مصر لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية، ومحور لا يمكن تجاهله.

ب. ترى مصر أن أمنها القومي من أهم العوامل التي يركز إليها النظام السياسي، فمصر تنشغل عادة بتأمين حدودها الشرقية، وتخشى من انكشافها إذا ما وجدت قوى معادية أو أخطار كامنة.

ج. التزم النظام المصري مسار التسوية السلمي منذ أن عقد اتفاقيات كامب ديفيد مع "إسرائيل" سنة 1978، ويرى نظام الحكم في مصر أن التسوية مع "إسرائيل" أملتتها الضرورة وظروف المرحلة، التي تشهد اختلالاً كبيراً في موازين القوى لصالح "إسرائيل".

د. انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجاباً على علاقتها بالقيادات الفلسطينية وحركة فتح التي تبنت مشروع التسوية واتفاقات أوسلو. كما انعكس ذلك سلباً على نظرتها للفصائل التي استمرت في الإصرار على خيار المقاومة، وفي طليعتها حماس، ورأت مصر في ذلك تعطيلاً لمسار التسوية، وبعداً عن الواقعية، وعدم قدرة على فهم التعقيدات الدولية وكيفية التعامل معها.

هـ. حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية" مع أي من الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها.

و. على الرغم من دعم النظام المصري للرئيس عباس والمسار السياسي لحركة فتح في الساحة الفلسطينية، فإن السلطات المصرية قلقة من حالة التفكك والترهل والفساد التي تعاني منها حركة فتح، وهو ما قد يعني فشلاً لمسار التسوية وصعوداً للإسلاميين، وتحديدًا حماس، مما قد يؤدي إلى توليها قيادة الشعب الفلسطيني.

ز. لم تسعد القاهرة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، الحركة التي بقيت علاقاتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة. وهي في الوقت نفسه مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس)، بسبب قوة أدائه واتساع شعبيته، حيث بات يمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية إثر فوزه بانتخابات المجلس التشريعي مطلع سنة 2006.

ح. لم تغفل مصر عن رغبة "إسرائيل" بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة عليها؛ علاوة على وجود أصوات إسرائيلية تنادي بتهجير الفلسطينيين إلى صحراء سيناء وتوطينهم فيها. مما جعل استقرار الأوضاع الفلسطينية، والمساعدة على نجاح قيام الدولة الفلسطينية، بالنسبة لمصر، مسألة ذات أبعاد وطنية واستراتيجية⁴⁵.

ط. بوصول عملية التسوية إلى مأزق، وتصاعد المقاومة في كل من لبنان وفلسطين، وتحقيقها لإنجازات عسكرية وسياسية مهمة، وإصرار القيادة المصرية بالرغم من ذلك على المضي قدماً في سياساتها دون مراجعة، خصوصاً مع تزايد الدور الذي تلعبه لجنة السياسات في الحزب الوطني، أصبح من الطبيعي أن تصبح مصر طرفاً فاعلاً في محاور بدت في الأصل حريصة على تجنبها، مما أضعف من قدرتها، ليس فقط على رآب الصدع الفلسطيني وتجنب تفجر الوضع في غزة، وإنما على طرح خيارات قادرة على الخروج من المأزق الراهن⁴⁶.

على الرغم من التفاعلات المصرية المكثفة مع الأزمة، إلا أن أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري، أجمل عناصر كل هذه التفاعلات في عبارات موجزة في المقابلة التلفزيونية التي أجراها مع محطة تلفزيون أوربت Orbit مساء 2009/1/27.

في هذه المقابلة هاجمت مصر إيران وحركة حماس وحزب الله، وقالت إن الأطراف الثلاثة سعت خلال الحرب على غزة إلى إشعال حرب في الشرق الأوسط، وإنهم عملوا على تحويل المنطقة إلى صدام وصراعات لصالح إيران، التي تحاول استخدام أوراقها للخروج من الضغط الغربي حول الملف النووي. وقال أبو الغيط إن "مصر قوضت محاولات قطر لترتيب قمة عربية رسمية حول غزة أوائل الشهر الحالي [يناير/ كانون الثاني 2009]؛ لأن هذه القمة في حال انعقادها كقمة عربية مكتملة النصاب، كانت ستلحق ضرراً بالعمل العربي المشترك، ونحن نرى ما قد لا يراه الآخرون"⁴⁷.

من هذا الفهم تدافعت المواقف المصرية من تطورات الأزمة على النحو التالي:

أ. الحيلولة دون حدوث المواجهة: سواء يوم استقبال الرئيس المصري لوزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة في منتجع شرم الشيخ⁴⁸، أو بعد عودتها⁴⁹، ومن خلال تحذير وزير الخارجية المصري من فقدان السيطرة على قطاع غزة في حال شنت "إسرائيل" عملية عسكرية في القطاع. حيث حذر أبو الغيط حسب جريدة هآرتس من أن "الأمور قد تخرج عن السيطرة"، مضيفاً "أن من الأفضل لإسرائيل وحماس أن يمتنعا عن المواجهة"⁵⁰.

ب. تحميل حركة حماس مسؤولية العدوان: فقد اتفقت مصر والسلطة الفلسطينية على ذلك في اللقاء الذي جمع رئيس السلطة محمود عباس بالرئيس المصري، حيث خرج عباس من اللقاء ليقول إن "استمرار التهديد كان من شأنه أن يجنب الفلسطينيين الغارات

الإسرائيلية“. أما وزير الخارجية المصري فقال إن القاهرة أرسلت التحذيرات ”ومن لا يتابع التحذيرات فلا يلوم إلا نفسه“⁵¹.

البعض يربط هذا الموقف المصري من حماس بموقف مصر من جماعة الإخوان المسلمين⁵²، وهناك من يفسره بأنه رد فعل لتجرؤ حركة حماس على تحدي شروط المصالحة الفلسطينية التي صاغتها القاهرة، وأدت إلى إفشال الوساطة المصرية، ومن ثم فإن هذا الموقف المصري من حماس لا يهدف إلى إسقاطها في غزة بقدر ما يهدف إلى إيجاد قواعد لعبة جديدة والزام حماس بالخضوع لاتفاق جديد لوقف النار لتحسين الواقع الأمني جنوب ”إسرائيل“⁵³.

ج. التمسك بالعلاقات مع ”إسرائيل“: حيث كان الموقف المصري واضحاً وقاطعاً في رفض الضغوط الداعية لقطع العلاقات مع ”إسرائيل“ ورفض الربط بين العدوان على غزة والعلاقات الثنائية بين القاهرة وتل أبيب، بل على العكس، حرصت القاهرة، في سياق تبرير التمسك بمستوى العلاقات الدبلوماسية دون تأثير، على اعتبار علاقاتها بـ”إسرائيل“ توفر أرضية للاتصال مع الجانب الإسرائيلي وتتيح قنوات للضغط عليه باستمرار⁵⁴. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف المصري ليس جديداً، فقد طولبت القاهرة كثيراً في السنوات الأخيرة باتخاذ إجراء دبلوماسي عقابي ضد ”إسرائيل“ على المسار الثنائي للعلاقات، وكان الموقف المصري الثابت هو رفض ذلك التوجه⁵⁵. وفي سياق التحرك المصري لوقف العدوان على غزة، استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي بالقاهرة في اليوم التالي مباشرة للعدوان، لإبلاغه إدانة مصر واستياءها الشديد، ثم تم استدعاؤه مرة ثانية لإبلاغه مجدداً بهذا الموقف ”وضرورة امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن، والاستجابة للمبادرة المصرية والوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة“⁵⁶.

د. تعاطف نسبي مع المدنيين: رغم تحميل حماس المسؤولية الأصلية عن العدوان، ورفض اتخاذ إجراء عقابي ثنائي ضد ”إسرائيل“، ظلت القاهرة حريصة على محاولة وقف النزيف البشري بين المدنيين الفلسطينيين، وتركز شق أساسي من جهودها للتعامل مع العدوان على البعد الإنساني، لذلك قامت القاهرة بفتح معبر رفح، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الإغاثية والحقوقية إلى الضغط على ”إسرائيل“ لتجنب استهداف المدنيين، وإتاحة الفرصة لتلك المنظمات لتباشر عملها. لكن لوحظ على ذلك المسار في الموقف المصري، أنه لم يكن كافياً من وجهة نظر كثير من المنظمات الأهلية

والدولية التي سعت إلى تقديم مساعدات طبية وإنسانية وغيرها إلى أهالي غزة، بيد أن إدارة مصر لعملية فتح معبر رفح والقيود التي فرضتها القاهرة على المرور من وإلى القطاع وضعت مصر موضع انتقاد حاد واتهامات بالتواطؤ ضد الفلسطينيين المدنيين العزل وليس ضد حركة حماس وحسب⁵⁷.

هـ. إعطاء الأولوية لوقف إطلاق النار: حيث أبدت مصر حرصاً ملحوظاً على تثبيت مجموعة من المطالب المتكاملة أبرزها العمل على وقف إطلاق النار بسرعة، والحيلولة دون امتداد العمليات العسكرية إلى خارج النطاق الجغرافي للقطاع، مع الحرص على السيطرة على الحدود بين مصر والقطاع، والحيلولة دون حدوث إشكاليات أمنية أو هروب جماعي من القطاع ناحية الأراضي المصرية خشية تفريغ القطاع من سكانه، إضافة إلى تأمين المعونات الإنسانية والإغاثة لأهل القطاع. وفي خطاب الرئيس المصري حسني مبارك في 2008/12/30، تمّ تحديد أسس التحرك المصري على النحو التالي:

- وقف العدوان الإسرائيلي بما يتيح العودة إلى التهدئة، وإعادة فتح المعابر تخفيفاً لمعاناة الشعب الفلسطيني.
 - رفض أي مخطط إسرائيلي للفصل بين الضفة والقطاع، والتنصل من مسؤوليتها عن غزة وتحميل مصر تبعاتها، وتحميل الأردن مسؤولية الضفة.
 - أن مصر لن تكرر الانفصال بين الضفة والقطاع بفتح معبر رفح في غياب السلطة الفلسطينية والمراقبين الدوليين (الالتزام باتفاقية 2005).
 - أن مصر تؤمن بحق الشعب الفلسطيني الثابت في مقاومة الاحتلال، شرط أن تكون مقاومة مسؤولة تضع في اعتبارها المكاسب والخسائر التي يمكن أن تجلبها للشعب.
 - أن مصر ستواصل جهودها من أجل تحقيق مصالح فلسطينية شاملة، وتدرك أن جوهر القضية هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية⁵⁸.
- وفي 2009/1/6 وأثناء زيارة الرئيس الفرنسي للقاهرة ولقائه الرئيس مبارك تمّ الإعلان عن أسس المبادرة المصرية لاحتواء الموقف، وتضمنت العناصر الثلاثة التالية:
- قبول "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية لوقف فوري لإطلاق النار لفترة محددة، بما يتيح فتح ممرات آمنة للمساعدات لإغاثة أهالي القطاع، ومواصلة تحركها للتوصل إلى وقف شامل ونهائي لإطلاق النار.

- دعوة مصر كلاً من "إسرائيل" والجانب الفلسطيني لاجتماع عاجل من أجل التوصل إلى الترتيبات والضمانات الكفيلة بعدم تكرار ما حدث في غزة ومعالجة مسبباته بما في ذلك تأمين الحدود، وبما يضمن إعادة فتح المعابر ورفع الحصار، واستعدادها للمشاركة في مناقشة ذلك مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومع الاتحاد الأوروبي وباقي أطراف الرباعية الدولية.
- تجديد مصر دعوتها السلطة الفلسطينية للتجاوب مع الجهود المصرية لتحقيق الوفاق الوطني، باعتباره المطلب الرئيسي لتجاوز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني⁵⁹.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة المصرية لم تتضمن الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في حال وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق أكد أسامة حمدان في تصريحات لقناة الجزيرة الفضائية أن "المبادرة المصرية بحاجة إلى تعديل"، موضحاً أن وفد حركته سيقدم "رؤية واضحة" تقوم على ثلاثة مطالب، هي: وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، وفك الحصار عبر فتح معابر القطاع. وأكد حمدان رفض حركته وجود قوات دولية في غزة وقال: "هناك مطالب فلسطينية نحن لسنا بوارد التنازل عنها، وأرجو أن يتفهم الجانب المصري ذلك، وألا يكون في موقف محايد بيننا وبين إسرائيل"⁶⁰.

وفي نهاية المطاف، وبعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات الشاقة التي قادها المصريون، فاجأ الإسرائيليون الجميع بالذهاب إلى واشنطن، وتوقيع بروتوكول تفاهم مع الجانب الأمريكي في 2009/1/16. وبالرغم من الضجيج الإعلامي الذي أحاط بهذا التفاهم، فإن ما ضمّه لا يخصّ الجانب الفلسطيني بأي حال من الأحوال؛ فالفلسطينيون ليسوا مسؤولين عن تأمين مصالح وشروط سيادة دول عربية وإسلامية مستقلة وذات سيادة. كان التفاهم الإسرائيلي - الأمريكي، في أحد جوانبه، تعبيراً عن العجز عن فرض الشروط الإسرائيلية على الفلسطينيين، وفي جانب آخر منه، كان الاتفاق محاولة لانتهاك السيادة المصرية على وجه الخصوص، لأن حدود قطاع غزة البرية الوحيدة مع العالم هي الحدود مع مصر، ولذا، فقد جاء الاتفاق مفاجأة، خاصة للقاهرة، وسرعان ما أطلق ردود فعل غاضبة من الرئيس المصري ووزير خارجيته⁶¹.

ويبدو أن الإعلان الإسرائيلي عن وقف إطلاق النار، بدون اتفاق، استبطنت إدارة ظهر إسرائيلية للمبادرة المصرية. وهو ما دفع بمصر إلى المسارعة في عقد قمة شرم الشيخ. وقد استهدفت القمة تحقيق هدفين؛ الأول: الضغط على الدولة العبرية لتنفيذ بنود المبادرة المصرية في خطوطها العامة، حتى بدون اتفاق رسمي مسبق. والثاني: محاولة فتح نافذة لعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، لتجنب أن تكون حكومة حماس هي من يقود عملية إعادة بناء القطاع. على ما يبدو أن الهدف الأول قد تحقق، بمعنى أن الإطار العام للمبادرة المصرية أعيد له الاعتبار، بدون أن يعني هذا أن قوى المقاومة ستقبل بالتفاصيل والشروط التي يطلبها الإسرائيليون وبعض الأوروبيين. ولكن الهدف الثاني لن يتحقق بسهولة، لأن الوقائع على الأرض تشير إلى تراجع ملموس في موقع ودور وشرعية سلطة رام الله⁶².

و. التصدي لمحور الممانعة ومحاصرة تحركاته والرد بعنف على انتقاداته: إذ ركزت مصر على هذا الدور بعد أن تعرضت لانتقادات موسعة من قادة ورموز محور الممانعة، وخاصة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، وخالد مشعل، وقيادات إيرانية، خاصة علي لاريجاني Ali Larijani رئيس مجلس الشورى الإيراني الذي وجه اللوم مبكراً للقيادة المصرية لاستقبالها تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة قبل شنّ العدوان على غزة.

وفي الوقت الذي وصل فيه كل من موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وعاموس جلعاد، رئيس دائرة الشؤون السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى القاهرة للبحث في شروط وسبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، دعا مسؤول مصري رفيع حركة حماس إلى "التخلي عن حسابات إقليمية أضرت بالقضية الفلسطينية"، ورأى أن "ارتداء الحركة في أحضان أطراف إقليمية تسبب في خسائر جسيمة للشعب الفلسطيني"، واعتبر أن "إسرائيل" تسعى إلى "تحقيق مكاسب على الأرض في وقت تعاني حماس من مواقف متباينة بين قادتها الموجودين خارج القطاع الذين صاروا رهائن لإرادة أطراف إقليمية وبين قادتها في الداخل الذين يديرون المقاومة"، مشيراً إلى وجود "تباين في الرؤى بين الطرفين في شأن وقف النار والتعامل مع شروطه، وكيفية المضي قدماً".

وأوضح أن مصر ترى أن حماس بالغت كثيراً في الحديث عن قدراتها العسكرية، وأن أطرافاً إقليمية سعت إلى المساواة بينها وبين قدرات حزب الله التي أمضت إيران وسورية

عقدين ونصف العقد في تسليحه وتدريب عناصره. واعتبر أن محور الممانعة الذي تقوده إيران ”خطط بعد العدوان الإسرائيلي على غزة لانتصار إعلامي، وليس ميدانياً، من خلال الترويج لنظرية مفادها أن الحركة لم تتأثر بالعدوان لتمكينها بعد انتهائه من أن تكون لاعباً رئيسياً في رسم مستقبل التسوية السياسية، وأن مجرد الإبقاء على قادة الحركة أحياء انتصار لها، حتى لو دمر القطاع كله“⁶³.

وقدر أن ”إسرائيل“ ستعمل على ”تدمير القطاع من دون الدخول في حرب مدن مع مقاتلي حماس“. وتساءل: ”إذا كان لدى الحركة آلاف المقاتلين، فما الفائدة إذا لم يتصدوا للعدوان؟“. ورأى أن الأوضاع على الأرض في قطاع غزة وضعت محور الممانعة في مأزق كبير، إذ وجب على أعضائه تأكيد أن ”حماس متماسكة، وأن انتصارات تحققت، في حين أن القطاع يتم تدميره، وظهر أن أطرافاً إقليمية ورطت الحركة في المعركة الجارية من دون أن تقدم لها أي عون، سوى الهجوم على مصر والزخم الإعلامي وتحريك الجماهير في تظاهرات، وهي أمور لا تؤثر كثيراً في مصير معركة عسكرية“. وأوضح أن ”إيران وسورية وقطر لم تقدم لحماس سوى المساندة الإعلامية“. واعتبر أن المبادرة المصرية ”فاجأت محور الممانعة بعد ما اعتقد أعضاؤه أن ضغوط الإعلام والسباب التي تعرضت لها القيادة المصرية ستجعل مصر تنسحب من الساحة وتتركها لأطراف أخرى“. كما أن زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لتركيا في اليوم الثاني لبدء العدوان ”أربكت حسابات ذلك المحور، الذي كان يسعى إلى استقطاب أنقرة لتلعب دوراً بديلاً لمصر“.

وكشف أن ”حماس سعت قبل أيام إلى محاولة الذهاب بعيداً عن الدور المصري، وتوصيل رسائل إلى إسرائيل عبر أطراف أخرى“. وقال إن ”الإسرائيليين أبلغوا القاهرة بأنهم ردوا على تلك الرسائل بالتأكيد على أن وقف النار لن يتم قبل تحقيق العملية العسكرية أهدافها“، وأن الجانب ”الإسرائيلي مهتم باستمرار الحوار مع المسؤولين المصريين في شأن الأوضاع في المستقبل“.

ورأى المصدر أن ”محور الممانعة خطط لإطالة أمد الحرب إلى حين تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهماتها، حتى يكون أفراد المحور عناصر رئيسية في التعامل مع هذه الإدارة لحل قضايا المنطقة. وهذا يضعهم في شراكة مع الإسرائيليين في الجريمة التي ترتكب ضد الفلسطينيين“. ووصف قادة حماس الذين يفدون إلى القاهرة بأنهم ”حاملو

رسائل". وقال إنهم "ليسوا مخولين اتخاذ أي قرار، وهم فقط يحملون استفسارات وإيضاحات من قيادة الحركة إلى المسؤولين المصريين، والعكس". وشدد على أن القاهرة "تتفهم الضغوط الإقليمية التي تتعرض لها حماس، وكذلك ضغوط العدوان على غزة"، لكن "الحركة يجب أن تنتبه إلى تخلي شركائها الإقليميين عن تقديم أي دعم عسكري لها يخفف الضغوط عليها". وشدد على "ضرورة تكثيف الضغوط على إسرائيل لتقبل بوقف النار". وقال إن "مصر تسابق الزمن لتحقيق هذا الأمر من خلال زخم دبلوماسي كبير". ودعا حماس إلى "أن تدرك أن مصلحة الشعب الفلسطيني فوق كل الاعتبارات الإقليمية أو الحسابات الأخرى، وأن استمرار الارتقاء في أحضان محور الممانعة ستكون له عواقب وخيمة أخرى"⁶⁴.

هذه الرؤى والتقييمات أعاد الرئيس المصري تأكيدها خلال كلمة ألقاها في 2009/2/4 بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة، حيث شنّ هجوماً هو الأعنف من نوعه منذ وقوع العدوان على غزة ضدّ محور الممانعة، إذ رأى أن أزمة غزة أظهرت أن هناك محاولة لاستغلال العدوان لفرض واقع جديد على غزة لسحب الشرعية من السلطة، ومنحها للفصائل، وتكريس انقسام الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أكد أن الأزمة كشفت أيضاً محاولة استغلال العدوان لفرض واقع جديد على الوضع العربي الراهن، يغير المعادلة لصالح قوى إقليمية معروفة، ولخدمة مخططاتها، في إشارة إلى إيران⁶⁵.

ز. رفض نشر أي قوات دولية على الحدود المصرية مع قطاع غزة، وإعلان عدم الالتزام بالاتفاق الأمني الإسرائيلي - الأمريكي: جاء هذا الرفض القاطع على لسان الرئيس حسني مبارك في كلمة متلفزة عن تطورات الوضع في قطاع غزة، حيث أكد أن بلاده "ترفض بشكل قاطع نشر قوات دولية على حدودها مع القطاع"، واعتبر أن ذلك "خط أحمر" لا يمكن تجاوزه⁶⁶. هذا الرفض جاء رداً على مطالب دولية يؤيدها الإسرائيليون من أجل وقف القتال في غزة⁶⁷، كما رفضت مصر ما أشيع عن طلبها من "إسرائيل" زيادة عدد القوات المصرية في المنطقة "ج" المواجهة لقطاع غزة، كي تتمكن من ضبط الأمن على الحدود، وأكدت عقب توقيع الاتفاق الأمني الإسرائيلي - الأمريكي أنها غير ملزمة بهذا الاتفاق كما نفت وجود مراقبين أمريكيين في رفح (المصرية) لمراقبة الأنفاق أو إقامة جسر عازل⁶⁸.

2. مواقف دول مجلس التعاون الخليجي:

تمايزت دول مجلس التعاون الستة فيما بينها، ففي الوقت الذي انسجم فيه الموقف السعودي مع الموقف المصري، اقتربت مواقف قطر من مواقف دول الممانعة، في حين حرصت الدول الأربعة الأخرى على الالتزام بمواقف وسطية بين الموقفين السعودي والقطري، الأمر الذي حال دون وحدة مواقف دول المجلس.

فالموقف السعودي كان حريصاً على عدم بلورة موقف عربي من شأنه فرض تصعيد في المواجهة يتجاوز حدود قطاع غزة ويضع نهاية لمشروع التسوية. كما أن السعودية كانت حريصة على دعم موقف السلطة الفلسطينية، بما يتوافق مع سياسة معسكر الاعتدال، لذلك تبلورت المواقف السعودية في النقاط التالية:

أ. إبداء حرص شديد على الجوانب الإنسانية للشعب الفلسطيني في القطاع، وتوجيه انتقادات حادة لـ "إسرائيل"، والمطالبة بالموقف الفوري للعدوان⁶⁹.

ب. الالتزام بمبادرة السلام العربية، ورفض تعديلها، وتأييد المبادرة المصرية الخاصة بوقف العدوان، ورفض دعم أي توجه لعقد قمة خاصة للأحداث في غزة، بالتزامن مع الموقف المصري لاحتواء اندفاع دول الممانعة، وحرمانها من الظهور كمدافع وحيد عن الحقوق العربية وقيادة الأمة⁷⁰.

ج. تصدير الأزمة إلى مجلس الأمن، والتعويل على دور أمريكي قوي من شأنه وقف العدوان، والحيلولة دون وضع دول الاعتدال في مواقف أكثر حرجاً، في ظلّ التصعيد الإعلامي لدول الممانعة وضغوط الشارع العربي⁷¹.

وانطلاقاً من هذه المواقف الثلاثة رفضت السعودية انعقاد قمة غزة في الدوحة، وحرصت على الملمة مواقف دول مجلس التعاون الخليجي المبعثرة، من خلال الدعوة إلى قمة خليجية طارئة بعد أيام قلائل من انتهاء أعمال القمة الخليجية الدورية في مسقط، ورفضت ما أسمته بـ "قمم البيانات"، وأيدت المبادرة المصرية، وركزت في قمة الكويت الاقتصادية على الحيلولة دون انفراط الموقف الدولي حول مشروع التسوية ومبادرة السلام العربية، فبادرت على لسان الملك عبد الله بالإعلان عن أن المبادرة العربية "لن تبقى على الطاولة إلى الأبد" في محاولة للتجاوب مع دعوة قمة الدوحة بإنهاء الرهان على مبادرة السلام العربية.

أما مواقف قطر فكانت أقرب إلى مطالب حركة حماس وأكثر انسجاماً مع مواقف دول الممانعة، حيث بادرت بالدعوة لعقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان على غزة، ودافعت عن هذه الدعوة في اجتماعات وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الخاصة بالقمة الخليجية الدورية في مسقط، وعندما فشلت جهودها سعدت الدعوة على المستوى العربي، واستطاعت أن تحصل على موافقات العدد القانوني لعقد قمة عربية طارئة لولا الضغوط التي أجبرت أطرافاً عربية على سحب موافقتها، فكان الإصرار على عقد القمة بمن حضر، وبالفعل عقدت القمة بمشاركة 12 دولة عربية ومشاركات إسلامية⁷². وكانت مبادرة قطر بتجميد العلاقات مع "إسرائيل" سريعة عقب انتهاء أعمال قمة الدوحة⁷³.

أما مواقف الدول الخليجية الأربعة الأخرى فقد تراوحت بين الاقتراب من الموقف السعودي، خاصة الكويت التي دعمت تمسك السعودية بعقد قمة الكويت الاقتصادية، ومن ثم انحازت إلى الجانب الرفض لعقد قمة طارئة قد تكون على حساب قمة الكويت. أما سلطنة عمان فقد شاركت في قمة الدوحة، في حين تراجعت الإمارات عن المشاركة بعد أن علمت بدعوة إيران لحضور تلك القمة.

3. الموقف الأردني:

وضع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الأردن في موقف شديد الصعوبة، خصوصاً في ظلّ مطالبات لبعض القادة الإسرائيليين مجدداً بجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين أو بضم الضفة الغربية إلى الأردن وضم القطاع إلى مصر، هذه التهديدات، إضافة إلى الضغوط الشعبية الهائلة المطالبة بقطع كل العلاقات نهائياً مع "إسرائيل"، واتخاذ مواقف رسمية قوية متشددة؛ زادت من الموقف الحرج للحكم في الأردن بين التصعيد بما يجعله أقرب إلى دول الممانعة وهو ما يفرض تحديات أخرى لا يريدتها، وبين الالتزام بمواقف دول الاعتدال وتحمل كل الحرج والضغوط الشعبية، ناهيك عن المخاوف من التداعيات غير المعلومة للأحداث، وخاصة ما يتعلق بعلاقة الأردن بالضفة الغربية.

لذلك، حرص الأردن على اتخاذ مواقف سياسية وإعلامية تعفيه من الحرج الشعبي، لكنه ظلّ منحازاً إلى مواقف دول الاعتدال، خاصة مصر والسعودية، وبالذات ما يتعلق برفض أيّ مساس بمبادرة السلام العربية، وتأييد المبادرة المصرية الخاصة بوقف

العدوان، ورفض المشاركة في قمة استثنائية أو طارئة خاصة بغزة. وقد عبر الأردن عن هذا كله من خلال المواقف التالية:

أ. المطالبة بالوقف الفوري للعدوان والتلويح بإعادة النظر في العلاقات مع "إسرائيل"⁷⁴.

ب. التركيز على الدور الدولي والأمريكي خاصة لوقف العدوان، حيث طالب الملك عبد الله الثاني مجلس الأمن بتبني قرار فوري ملزم بوقف العدوان، وبعد صدور القرار 1860 عن مجلس الأمن طلب الملك من "إسرائيل" الالتزام بهذا القرار، ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط عليها للالتزام به⁷⁵.

ج. التحذير من المؤامرة التي تستهدف الشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في إقامة دولته المستقلة، ففي استقباله لوفد الترويكا الأوروبية في عمان حرص الملك عبد الله الثاني على التركيز على ما يمثله العدوان الإسرائيلي "من مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في دولة مستقلة، وما يمثله من تهديد للجهود المبذولة للوصول إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حلّ الدولتين"⁷⁶.

وهكذا، يتضح من جملة هذه المواقف أن دول الاعتدال، باستثناء قطر، كانت مع التهذئة ورفض التصعيد والحيلولة دون استفزاز "إسرائيل"، حرصاً على عدم توسيع العدوان، وعدم تعريض خيار السلام للخطر، والحرص على عدم تمكين إيران وحلفاءها من الاستفادة من العدوان لفرض توازن إقليمي جديد وخيارات سياسية جديدة ليست في مصلحة دول الاعتدال.

ب. مواقف دول وقوى الممانعة:

إذا كان العدوان على قطاع غزة قد وضع دول الاعتدال العربية في موقف شديد الحرج بسبب ما أبدته من حرص مفرط على استمرار خيار السلام بما يؤكد عجزها عن العودة إلى خيار المقاومة، وبسبب تحميل بعضها (مصر والسعودية) حركة حماس مسؤولية العدوان والتركيز على ما زعمته بالخطر الإيراني الذي أصبح يطغى، من منظورها، على الخطر الإسرائيلي؛ فإن دول الممانعة صاحبة خيار المقاومة لم تستطع، عملياً، أن تفعل خيار المقاومة، أو أن تقدم شيئاً له اعتباره للمقاومة في غزة، ربما للحواجز الطبيعية التي تحول دون وصولها للقطاع، وربما لخطورة الإفصاح عن هذا الدور على نحو ما هو حادث

الآن من مشاكل بين حزب الله ومصر، بسبب اعتقال مصر لعناصر تابعة للحزب اتهمت بتهريب أسلحة إلى قطاع غزة عبر الأنفاق الموجودة على الحدود بين مصر والقطاع، لكن رغم ذلك كانت هذه الدول والقوى حريصة على عدم التورط في مواجهة مباشرة مع "إسرائيل"، تؤدي إلى توسيع المواجهة أو عرقلة ملفات أخرى مثل الملف النووي الإيراني.

المثال الأبرز على ذلك كان إيرانياً، عندما منع الحرس الثوري الإيراني من تنظيم عملية تطوع للشباب الإيراني لنصرة غزة، وكان التبشير الذي قاله المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي Ali Khamenei أن إيران تناصر المقاومة الفلسطينية، ولكن ليس بإرسال الأفراد والمتطوعين⁷⁷.

قد يكون الحديث عن عجز سورية أو حزب الله في فتح جبهة مواجهة مع "إسرائيل" لتخفيف الضغط على قطاع غزة يحمل بعض التجاوز الموضوعي، في ظل القيود المفروضة من داخل لبنان ومن مجلس الأمن ضدّ حزب الله لتجديد المواجهة مع "إسرائيل"، وفي ظلّ اختلال موازين القوى بين سورية و"إسرائيل"، وانخراط سورية في عملية تفاوض غير مباشرة عبر الوسيط التركي مع "إسرائيل"، كان مأمولاً أن تتطور إلى تفاوض مباشر برعاية أمريكية، لكن الشيء المهم هو أن التصعيد السياسي والإعلامي لدول وقوى الممانعة لم يتفوق كثيراً على مواقف دول الاعتدال التي ظلت حريصة على خيار السلام. فالمسافة من الناحية العملية لم تكن واسعة جداً بين من لا يقدر على فرض خيار الحرب أو حتى خيار المقاومة وبين من يسرف في الحفاظ على خيار السلام؛ لأنّ المحصلة واحدة وهي أن العرب عاجزون عن مواجهة "إسرائيل"، وكان على الشعب الفلسطيني أن يدفع وحده ثمن هذا العجز.

قامت سورية بتجميد المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل"، وإدانة العدوان، ودعم حركة حماس سياسياً والدفاع عنها ضدّ من حملوها مسؤولية العدوان، والمطالبة بعقد قمة عربية طارئة⁷⁸، لاتخاذ مواقف عربية قوية تطالب بها حركة حماس، وخاصة وقف العدوان، وانسحاب الاحتلال، ورفع الحصار وفتح المعابر خاصة معبر رفح مع مصر، ورفض الشروط الإسرائيلية لوقف النار⁷⁹، ناهيك عن الدعوة إلى قطع كل العلاقات مع "إسرائيل"، واعتبار أن مبادرة السلام العربية "ماتت"، والمطالبة بنقلها من سجل الأحياء إلى سجل الأموات، حسب ما جاء على لسان الرئيس بشار الأسد في كلمته أمام قمة غزة الطارئة بالدوحة⁸⁰.

هذه المطالب السورية هي نفسها ما يطلبه الآخرون من "إسرائيل" ومن مصر ومن الدول العربية التي لها علاقة مع "إسرائيل"، ومن المجتمع الدولي، لكن لم يكن من الممكن، ضمن الحسابات السورية، وضمن الظروف الموضوعية التي يراها السوريون، من رفع السقف السوري المعتاد بأكثر من تجميد المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل".

أما حزب الله فقد كان موقفه أكثر صعوبة، لذلك ركز على خوض المعركة المعنوية لدعم صمود المقاومة في غزة، بالحديث عن المعركة الواحدة ضدّ العدو، واعتبار أن العدوان على غزة ليس إلا امتداداً لحرب صيف 2006 على لبنان، وللأهداف نفسها، وهي تصفية المقاومة⁸¹، واكتفى الحزب بمطالبة مقاتليه بالتأهب ودعوة المصريين للتظاهر وشنّ ضغوط سياسية هائلة على النظام في مصر على لسان السيد حسن نصر الله⁸²، وتحريض الجيش المصري للتحرك من أجل فتح معبر رفح، إنقاذاً لأرواح آلاف الفلسطينيين من الجرحى والمصابين، واعتبار أن إغلاق معبر رفح شراكة في الجريمة⁸³، لكن الحزب كان حافظ على التهذئة على الحدود مع "إسرائيل"، ونفى أي صلة له بالصواريخ التي أطلقت على "إسرائيل" من جنوب لبنان⁸⁴، في وقت خرجت أصوات لبنانية مناوئة للحزب تصف هذا العمل بالمشبوه⁸⁵. وقد تمّ تناقل إشارات من حزب الله بأنه سيفتح الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" إذا ما اتخذت الحرب على غزة مساراً يؤدي إلى احتلال القطاع وإسقاط حماس وحكومتها؛ غير أنه فضل تقديم الدعم للمقاومة بأشكال أخرى، طالما كانت قادرة على الصمود في وجه العدوان.

ج. مواقف دول الوسط العربي:

المقصود بهذا التوصيف تمييز هذه الدول عن محوري الاعتدال والممانعة وليس وصف مواقفها بأنها مواقف وسطية من الاعتدال والممانعة، فبعض هذه الدول، وربما معظمها شاركت في قمة الدوحة الطارئة، ووافقت على البيان الصادر عنها، بخصوص مبادرة السلام العربية، وقطع كل علاقات مع "إسرائيل" خاصة السودان والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال وجيبوتي، وجزر القمر، ولكن باستثناء تونس واليمن، فقد تحفظتا على المشاركة في هذه القمة. وعلى هذا النحو كان موقف بعض هذه الدول أقرب إلى محور الممانعة، وكان بعضها أقرب إلى محور الاعتدال، وهو ما يكشف عن حال العرب في هذه الظروف، حيث أصبحوا منقسمين بين هذين التيارين، وإن كان هذا

الانقسام قد تراجع مؤقتاً أثناء جلسة المصالحة التي جرت في قمة الكويت الاقتصادية في 2009/1/19.

من بين هذه الدول تمايزت مواقف ليبيا وموريتانيا والجزائر والسودان بصفة خاصة، التي اتخذت مواقف كان بعضها حاداً، خاصة الموقف الليبي عندما هدد العقيد معمر القذافي القادة العرب وطالب بموقف عربي حازم وسحب المبادرة العربية وتطبيق المقاطعة وإلا فإنه سيركز اهتمامه على إفريقيا، وكذلك وصف القذافي مبادرة السلام العربية بأنها مؤامرة⁸⁶، كما كانت مواقف دول أخرى حاسمة مثل موريتانيا التي جمّدت العلاقة مع "إسرائيل" استجابة لبيان قمة الدوحة الطارئة. وكان بعضها جريئاً مثل الجزائر التي أعلنت تأييدها لاستعمال النفط والمال لوقف العدوان على غزة⁸⁷.

كما تمايز الموقفان اليمني والتونسي بالاقتراب من مواقف دول الاعتدال، حيث ركز اليمن على إدانة العدوان والمطالبة بمواقف عربية قوية، وإرجاع الانقسام العربي إلى الانقسام بين حركتي فتح وحماس بما يتضمن تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما يحدث⁸⁸، وتشجيع الدعوة لتحقيق مصالحة بين فتح وحماس⁸⁹. أما تونس، التي رفضت حضور قمة الدوحة الطارئة، فقد ركزت على إدانة العدوان والمطالبة بقمة عربية على مستوى التحديات، والدعوة إلى تدخل دولي حازم لوقف العدوان⁹⁰.

أما باقي الدول العربية الأخرى فقد اشتركت في مواقف إدانة العدوان، والدعوة إلى وقفه والمطالبة بموقف عربي قوي، وهي مواقف تنسجم مع المواقف العربية التقليدية التي لا تخرج عن الإطار الضيق للإدانة للعدو والمناشدة للآخرين سواء كانوا مجتمعاً دولياً أم منظمة عالمية للقيام بما تعجز الدول العربية عن القيام به وهو الدفاع المباشرة عن حقوقها ومصالحها وشعوبها وسيادتها وكرامتها.

ثالثاً: المواقف الشعبية العربية: مدخل لفهم تداعيات الأزمة:

بقدر ما كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من عجز وضعف للنظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية - والدول العربية)، فقد أكد مدى اتساع الفجوة بين هذا النظام الرسمي بجامعته وأنظمتها وبين الشعب العربي ومنظماته وأحزابه ونوابه وصحافته المستقلة، لكن الأهم من ذلك أنه كشف أن الموقف الشعبي العربي ما زال هو

الآخر عاجزاً عن التغيير وعن فرض إرادته، وأنه في أحسن الأحوال، استطاع فقط أن يمثل مصدر إزعاج وإحراج للأنظمة التي سعت إلى تبرئة ساحتها بتصدير عجزها إلى دول عربية أخرى باتت منكشفة من خلال علاقاتها مع "إسرائيل"، أو بتصدير هذا العجز إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة. لقد انتفض الشارع العربي في بعض العواصم العربية خاصة في الأردن وسورية ولبنان ومصر والسودان والمغرب والجزائر⁹¹، لكن قوات الأمن كانت كفيلة بإحباط مساعي الجماهير في بعض العواصم العربية، وكان اليأس هو مصدر الإحباط الأهم لمواصلة مشوار الضغط على الحكومات، التي نجحت في توظيف الانقسامات العربية كورقة ضغط وإحراج لشعوبها؛ للتوقف عن الضغط عليها، خشية الاتهام بأنها تتحرك بتعليمات من جهات خارجية، على نحو ما حدث للشارع المصري بعد التحريض الذي قام به السيد حسن نصر الله للمصريين للخروج على النظام والضغط لفتح معبر رفح إنقاذاً لأرواح الجرحى والمصابين الفلسطينيين.

هنا بالتحديد تبدو ثغرة هائلة في الوعي الشعبي، خاصة في العلاقة بين ما هو وطني وما هو قومي، وثغرة في حدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم في وطننا العربي، وهي العلاقة التي ما زالت تعاني من اختلال فادح يؤدي إلى تقليص الإرادة الشعبية في صراعها مع الإرادة السلطوية التي تملك كل مصادر الثروة والقوة والسلطة، خصوصاً في ظلّ واقع إقليمي ودولي بات في صالح نظم الحكم وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وهو الواقع الذي كان له دور مميز في فرض مجموعة من التداخيات على الواقع العربي أبرزها:

- غياب القيادة العربية الجماعية، حيث باتت الأمة دون مرجعية ودون قيادة ودون مشروع.
- ضعف الدور الشعبي في صنع القرار السياسي العربي في ظلّ اختلال معادلة الحكم داخل الدول العربية، وتهميش المواطن العربي وإبعاده عن المشاركة في القرار السياسي.
- تبديد نضال الأمة في دعم القضية الفلسطينية، وتحويلها إلى مجرد نزاع إسرائيلي - فلسطيني، وتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية الدفاع عن نفسه دون غطاء عربي حقيقي.
- امتداد الواقع السياسي الداخلي في الدول العربية إلى القضية الفلسطينية، حيث امتدت الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية إلى القضية الفلسطينية،

وأصبحت هذه القضية ورقة مساومة في يد نظم الحكم العربية مع شعوبها من ناحية، ومع القوى الدولية والإقليمية من ناحية أخرى.

ضمن هذه التطورات تداعى ثقل الصراع العربي - الإسرائيلي كمحدد للعلاقات الإقليمية، ولم تعد "إسرائيل" هي مصدر الخطر بقدر ما أصبحت إيران، وفي ظلّ هذا الانحراف في السياسة العربية دخلت القضية الفلسطينية منحدرًا خطيرًا يمكن أن يفتح الطريق أمام تصفية نهائية بمشاركة عربية أو بفرض حرب تريدها "إسرائيل"؛ لإعادة ضبط الملفات الساخنة المختلف عليها، خاصة الملف النووي الإيراني، والملف الفلسطيني، للهروب من مواجهة بديلة إسرائيلية - أمريكية لا تريدها "إسرائيل" ولا تقدر عليها.

هوامش الفصل السابع

- ¹ الجزيرة.نت، 2008/12/29.
- ² محمد السعيد إدريس، العرب في مواجهة القوى الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 2008/10/25.
- ³ محمد السعيد إدريس، "البُعد السياسي للمقاومة كخيار استراتيجي للأمة العربية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي، الدورة العشرون، الخرطوم، 16-19/4/2009.
- ⁴ المصدر نفسه.
- ⁵ محمد السعيد إدريس، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وآثاره الاجتماعية والثقافية على منطقة الخليج"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر للخليج الفارسي، الذي نظمه معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران، 1-2/3/2005.
- ⁶ مصطفى بكري، تل أبيب تضع إطار خريطة الهندسة السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير: 2005 عام الفرع العربي والبقية تأتي، جريدة الأسبوع، 17/1/2005.
- ⁷ راجع على سبيل المثال:
- Amy Hawthorne, "Political Reform in the Arab World: a New Ferment?," *Carnegie Papers*, Middle East, no. 52, October 2004.
- ⁸ راجع بهذا الخصوص:
- G. John Ikenberry, "Illusions of Empire: Defining the American Order," *Foreign Affairs*, vol. 83, no.2, March/ April 2004.
- Phyllis Bennis, "Going Global: Building A Movement Against Empire," *Foreign Policy In Focus* (FPIF), May 2003.
- ⁹ حنان البدرى، "أفكار ما بعد الشرق الأوسط الكبير"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، المجلد العاشر، العدد 117، أيلول/ سبتمبر 2004، ص 103-105.
- ¹⁰ سيمور هيرش، مشكلة العسكريين مع سياسة بوش حيال إيران، السفير، 2006/7/4، نقلاً عن *The New Yorker* magazine؛ وانظر أيضاً: نموذج كوسوفو في لبنان تمهيد إسرائيلي لحرب أمريكية على إيران، السفير، 2006/8/15، نقلاً عن *The New Yorker*.
- ¹¹ السفير، 2006/8/15.
- ¹² منير الماوردي، بوش: الحرب في لبنان جزء من معركة أوسع بين الحرية والإرهاب، الشرق الأوسط، 2006/8/20.
- ¹³ محمد السعيد إدريس، "البُعد السياسي للمقاومة كخيار استراتيجي للأمة العربية".
- ¹⁴ راجع هذه الأسباب في: وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية - الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان/ أبريل 2009، ص 78-83.
- ¹⁵ راجع نصّ حوار محمد حسنين هيكل مع قناة الجزيرة في: هيكل - نظرة استراتيجية إلى مأساة غزة، الجزيرة.نت، 2009/1/15.
- ¹⁶ عبد الستار قاسم، أسباب العدوان على غزة، الجزيرة.نت، 2009/1/3.
- ¹⁷ الجزيرة.نت، 2008/12/29.
- ¹⁸ محمد السعيد إدريس، "البُعد السياسي للمقاومة كخيار استراتيجي للأمة العربية".
- ¹⁹ المصدر نفسه.
- ²⁰ إسلام أون لاين، 2009/1/24.
- ²¹ الجزيرة.نت، 2008/12/31.

- 22 جريدة الرياض، الرياض، 2009/1/1.
- 23 القدس العربي، 2009/1/2.
- 24 قدس برس، 2009/1/1.
- 25 الجزيرة نت، 2009/1/14، نقلاً عن *The New York Times* newspaper.
- 26 أحمد عيسى، دعوة قطر لعقد قمة طارئة تصطدم بالنصاب القانوني، **الشرق الأوسط**، 2009/1/14.
- 27 موقع العربية نت، 2009/1/16، انظر: www.alarabiya.net
- 28 شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2009/1/16، انظر: www.moheet.com
- 29 بي بي سي، 2009/1/16.
- 30 انظر حول تفاصيل تلك الخلافات: العربية نت، 2008/12/29؛ **والحياة**، 2008/12/29.
- 31 علي عبد الفتاح الحاروني، ”دول مجلس التعاون الخليجي وموقفها من محرقة غزة“ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 2009/1/18، انظر: <http://www.emasc.com/content.asp?contentid=17263>؛ وانظر أيضاً: بي بي سي، 2008/12/30.
- 32 **الشرق الأوسط**، 2009/1/16.
- 33 **المصدر نفسه**.
- 34 **المصدر نفسه**؛ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2009/1/17، انظر: <http://www.kuna.net.kw>
- 35 سي إن إن، 2009/1/14.
- 36 **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.
- 37 الجزيرة نت، 2009/1/16.
- 38 حول تفاصيل مقررات قمة غزة في الدوحة، انظر: بي بي سي، 2009/1/17.
- 39 **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.
- 40 الجزيرة نت، 2009/1/16.
- 41 الجزيرة نت، 2009/1/18؛ **والشرق الأوسط**، 2009/1/20.
- 42 جريدة النهار، بيروت، 2009/1/20.
- 43 وكالة كونا، 2009/1/20.
- 44 حسن نافعة، كيف وصلت سياسة مبارك إلى مأزقها الفلسطيني الراهن: مصر وغزة وحماس: ماذا بعد الحرب؟ (1)، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/2/7، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/432EDC71-49B8-428F-9F1E-FEB577E3FBCC.htm>
- 45 محسن صالح (رئيس تحرير)، **مصر وحماس**، تقرير معلومات (7)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2009)، ص 7-8.
- 46 حسن نافعة، مرجع سابق.
- 47 **الرياض**، 2009/1/29.
- 48 **الشرق الأوسط**، 2009/12/25.
- 49 **الحياة**، 2008/12/25.
- 50 **الخليج**، 2009/1/27.
- 51 **الأخبار**، بيروت، 2008/12/29.
- 52 سامح راشد، ”العدوان على غزة... أبعاد الموقف المصري“، **السياسة الدولية**، العدد 176، نيسان/أبريل 2009، ص 168-175.
- 53 إبراهيم الأمين، هكذا توأماً عمر سليمان على حماس، **الأخبار**، بيروت، 2008/12/29.
- 54 جرت محاولات من جانب بعض الدول العربية لاستصدار موقف عربي جماعي يطالب الدول التي لها علاقات مع ”إسرائيل“ باتخاذ خطوات عقابية من قبيلها ضد ”إسرائيل“.

- ⁵⁵ سبق لمصر سحب السفير المصري لدى "إسرائيل" في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 بسبب العنف الإسرائيلي ضد انتفاضة الأقصى ثم أعيد السفير مجدداً في شباط/فبراير 2005 بعد القمة التي عرفت باسم "قمة تفاهات شرم الشيخ".
الأهرام، 2009/1/12.
- ⁵⁶ سامح راشد، مصدر سابق.
- ⁵⁷ حسن أبو طالب، "مصر وأزمة العدوان الإسرائيلي على غزة"، كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 196، شباط/فبراير 2009، ص 26-27.
- ⁵⁸ المصدر نفسه.
- ⁵⁹ موقع وكالة الأنباء الفرنسية بالعربية (أ ف ب)، 2009/1/12، انظر:
- ⁶⁰ <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5JJe9hIkA-zC23FX6Ig0WHEhx7sfw>
- ⁶¹ بشير نافع، انكسار الهجمة لا يترك مجالاً للشك في من أخفق، العرب، 2009/1/23.
- ⁶² المصدر نفسه.
- ⁶³ الحياة، 2009/1/11.
- ⁶⁴ المصدر نفسه.
- ⁶⁵ إسلام أون لاين، 2009/2/4.
- ⁶⁶ الجزيرة.نت، 2009/1/18.
- ⁶⁷ الشرق الأوسط، 2009/1/10.
- ⁶⁸ قدس برس، 2009/1/8.
- ⁶⁹ الشرق الأوسط، 2008/12/28.
- ⁷⁰ الشرق الأوسط، 2 و 2009/1/18.
- ⁷¹ الشرق الأوسط، 2009/1/8؛ وبي بي سي، 2009/1/23.
- ⁷² راجع تفاصيل قمة الدوحة في هذه الدراسة.
- ⁷³ القدس العربي، 2009/1/19.
- ⁷⁴ جريدة الرأي، عمان، 2008/12/29؛ والخليج، 2009/1/5.
- ⁷⁵ الحياة، 2009/1/5؛ والخليج، 2009/1/12.
- ⁷⁶ الحياة، 2009/1/7.
- ⁷⁷ حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 23.
- ⁷⁸ الدستور، 2008/12/28؛ وجريدة البيان، دبي (الإمارات)، 2008/12/29.
- ⁷⁹ الوطن، قطر، 2009/1/19؛ والوطن، السعودية، 2009/1/13.
- ⁸⁰ الجزيرة.نت، 2009/1/16.
- ⁸¹ الشرق الأوسط، 2009/1/4.
- ⁸² سي إن إن، 2008/12/29.
- ⁸³ الأخبار، بيروت، 2008/12/29.
- ⁸⁴ الجزيرة.نت، 2009/2/21.
- ⁸⁵ الشرق الأوسط، 2009/2/23.
- ⁸⁶ السفير، 2009/1/1؛ والدستور، 2009/1/1.
- ⁸⁷ الخليج، 2009/1/16.
- ⁸⁸ الدستور، 2009/1/15.
- ⁸⁹ الخليج، 2009/1/16.
- ⁹⁰ الحياة الجديدة، 2009/1/1.

⁹¹ لقد قادت الأحزاب والمنظمات الشعبية في الدول العربية الكثير من التظاهرات وأعلنت العديد من المطالب التي تفوقت بدرجة هائلة على مواقف الحكومات.

انظر على سبيل المثال فقط :

بيان المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية بتاريخ 2009/1/2. والبيان الصادر عن المؤتمرات الثلاثة في رسالة إلى وزراء الخارجية العرب بتاريخ 2008/12/30. وانظر أيضاً دور القوى الشعبية اللبنانية في تسيير "سفينة الأخوة" التي ذهبت إلى قطاع غزة واعتقل من كانوا عليها ثم أفرج عنهم في خطوة تحدي شعبية للحصار، بي بي سي، 2009/2/6. وانظر أيضاً المؤتمر الدولي الذي عقد بالرباط لمناقشة جرائم الإسرائيليين ضد الإنسانية، إضافة إلى عشرات التظاهرات في العديد من العواصم العربية.